صور

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الثالثة / العدد ٣١ / تموز / ٢٠١٦

من الضجيج إلى الكلام .. من السجال إلى الحوار

الدعارة.. الحديقة الخلفيّة للحرب

المثليَّة الجنسيَّة .. واقع مرئيّ وصدّ اجتماعيّ واعلامي

عدسة: مالك رجب - حمص

الفهرس

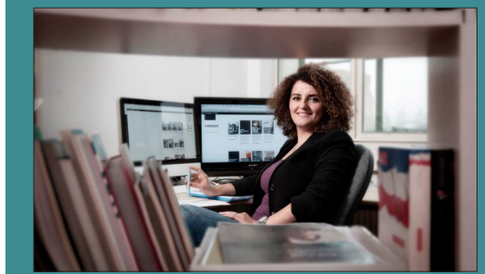

ملف ..... ص ٤
معتقلون ومشردون
الطفولة السورية في السنة الخامسة للحرب
- في سجون النظام: أطفالٌ يتساوون بالكبار
- يتامى سوريون يواجهون تحدّيات الحياة بلا سند

رأي ..... ص ١٠
- من الضجيج إلى الكلام.. من السجال إلى الحوار
- أوهام حول الطاقة
- بعد خمس سنوات.. يجب استعادة الثورة السورية

حوار ..... ص ٢٠
صوَر تحاور الناشطة النسويّة الصحافيّة رولا أسد عن واقع المرأة السوريّة

تحقيق ..... ص ٢٤
المثليّة الجنسيّة، واقعٌ مرئيٌّ وصدٌّ اجتماعيٌّ وإعلاميّ

إيقاع العدسة ..... ص ٢٨

نافذة على الحقوق ..... ص ٣٠
السوريون في الأردن
بين سندان البحث عن الحياة وبين قوانين العمل

اقتصاد وتنمية..... ص ٣٢
الدعارة.. الحديقة الخلفيّة للحرب

ثقافة..... ص ٣٦
لن أكون رماداً
مجموعة «الرّهان» القصصية

بورتريه..... ص ٣٨
من جورج أورويل إلى حنا بطاطو .. تلميذ السجون يترجمنا
عبد الله فاضل .. ذاك الصامت الصارخ

سينما..... ص ٣٩
فيلم «بيروت الغربية»

منظمات ومشاريع ومبادرات ..... ص ٤٠

الديك ..... ص ٤٢
ابصقي أيتها السيدة.. ابصقي.

صوَر
تتأصل المدنية بالوعي

صادرة عن مركز المجتمع المدني والديمقراطية | CCSD

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات
Email: info@suwar-magazine.org
Facebook: suwar-magazine
website: www.suwar-magazine.org

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

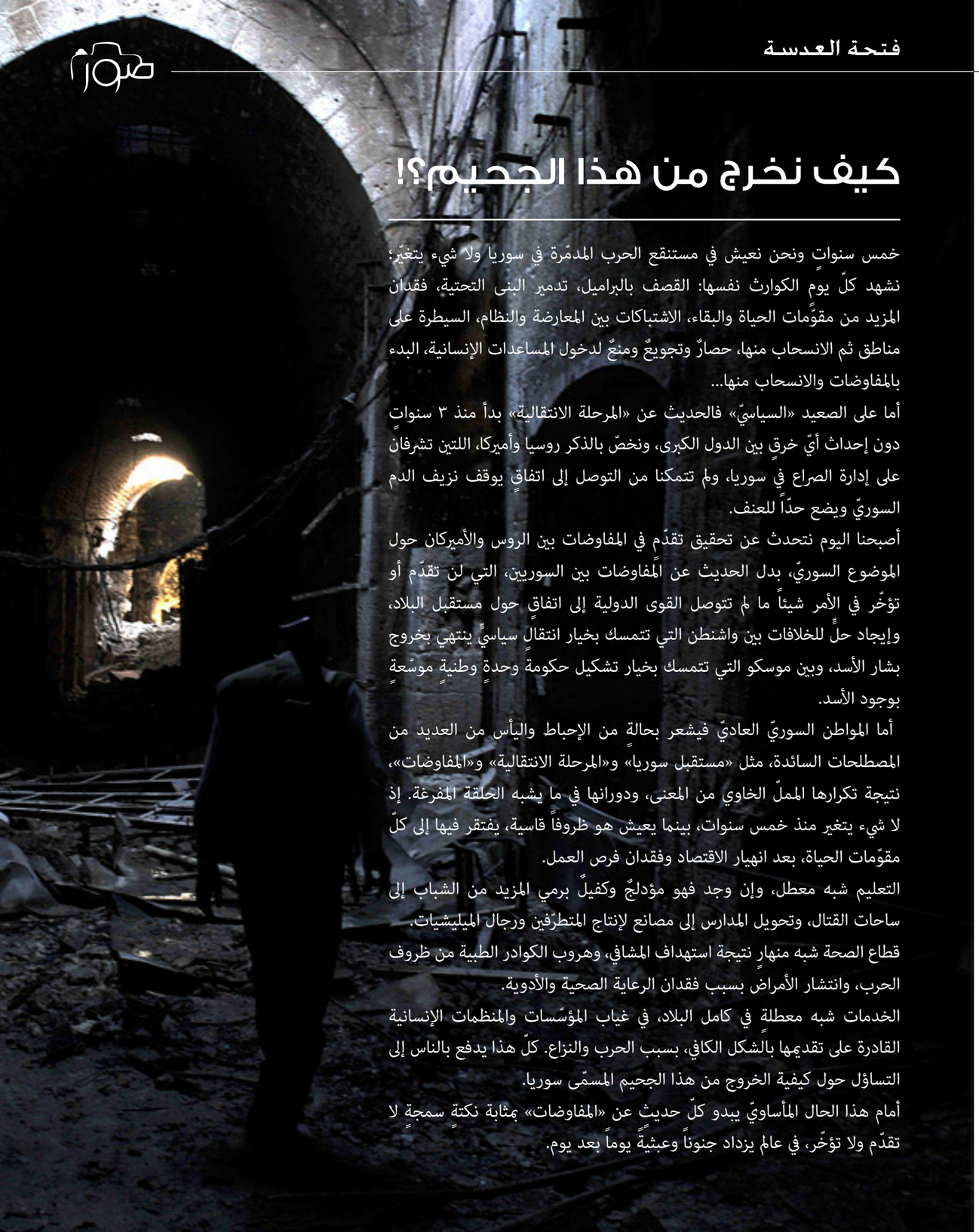

كيف نخرج من هذا الجحيم؟!

خمس سنواتٍ ونحن نعيش في مستنقع الحرب المدمّرة في سوريا ولا شيء يتغيّر؛ نشهد كلّ يومٍ الكوارث نفسها: القصف بالبراميل، تدمير البنى التحتية، فقدان المزيد من مقوّمات الحياة والبقاء، الاشتباكات بين المعارضة والنظام، السيطرة على مناطق ثم الانسحاب منها، حصارٌ وتجويعٌ ومنعٌ لدخول المساعدات الإنسانية، البدء بالمفاوضات والانسحاب منها...

أما على الصعيد «السياسيّ» فالحديث عن «المرحلة الانتقالية» بدأ منذ ٣ سنواتٍ دون إحداث أيّ خرقٍ بين الدول الكبرى، ونخصّ بالذكر روسيا وأميركا، اللتين تشرفان على إدارة الصراع في سوريا، ولم تتمكنا من التوصل إلى اتفاقٍ يوقف نزيف الدم السوريّ ويضع حدّاً للعنف.

أصبحنا اليوم نتحدث عن تحقيق تقدّمٍ في المفاوضات بين الروس والأميركان حول الموضوع السوريّ، بدل الحديث عن المفاوضات بين السوريين، التي لن تقدّم أو تؤخّر في الأمر شيئاً ما لم تتوصل القوى الدولية إلى اتفاقٍ حول مستقبل البلاد، وإيجاد حلٍّ للخلافات بين واشنطن التي تتمسك بخيار انتقالٍ سياسيٍّ ينتهي بخروج بشار الأسد، وبين موسكو التي تتمسك بخيار تشكيل حكومةٍ وحدةٍ وطنيةٍ موسّعةٍ بوجود الأسد.

أما المواطن السوريّ العاديّ فيشعر بحالةٍ من الإحباط واليأس من العديد من المصطلحات السائدة، مثل «مستقبل سوريا» و«المرحلة الانتقالية» و«المفاوضات»، نتيجة تكرارها المملّ الخاوي من المعنى، ودورانها في ما يشبه الحلقة المفرغة. إذ لا شيء يتغير منذ خمس سنوات، بينما يعيش هو ظروفاً قاسية، يفتقر فيها إلى كلّ مقوّمات الحياة، بعد انهيار الاقتصاد وفقدان فرص العمل.

التعليم شبه معطل، وإن وجد فهو مؤدلجٌ وكفيلٌ برمي المزيد من الشباب إلى ساحات القتال، وتحويل المدارس إلى مصانع لإنتاج المتطرّفين ورجال الميليشيات.

قطاع الصحة شبه منهارٍ نتيجة استهداف المشافي، وهروب الكوادر الطبية من ظروف الحرب، وانتشار الأمراض بسبب فقدان الرعاية الصحية والأدوية.

الخدمات شبه معطلةٍ في كامل البلاد، في غياب المؤسّسات والمنظمات الإنسانية القادرة على تقديمها بالشكل الكافي، بسبب الحرب والنزاع. كلّ هذا يدفع بالناس إلى التساؤل حول كيفية الخروج من هذا الجحيم المسمّى سوريا.

أمام هذا الحال المأساويّ يبدو كلّ حديثٍ عن «المفاوضات» بمثابة نكتةٍ سمجةٍ لا تقدّم ولا تؤخّر، في عالمٍ يزداد جنوناً وعبثيةً يوماً بعد يوم.

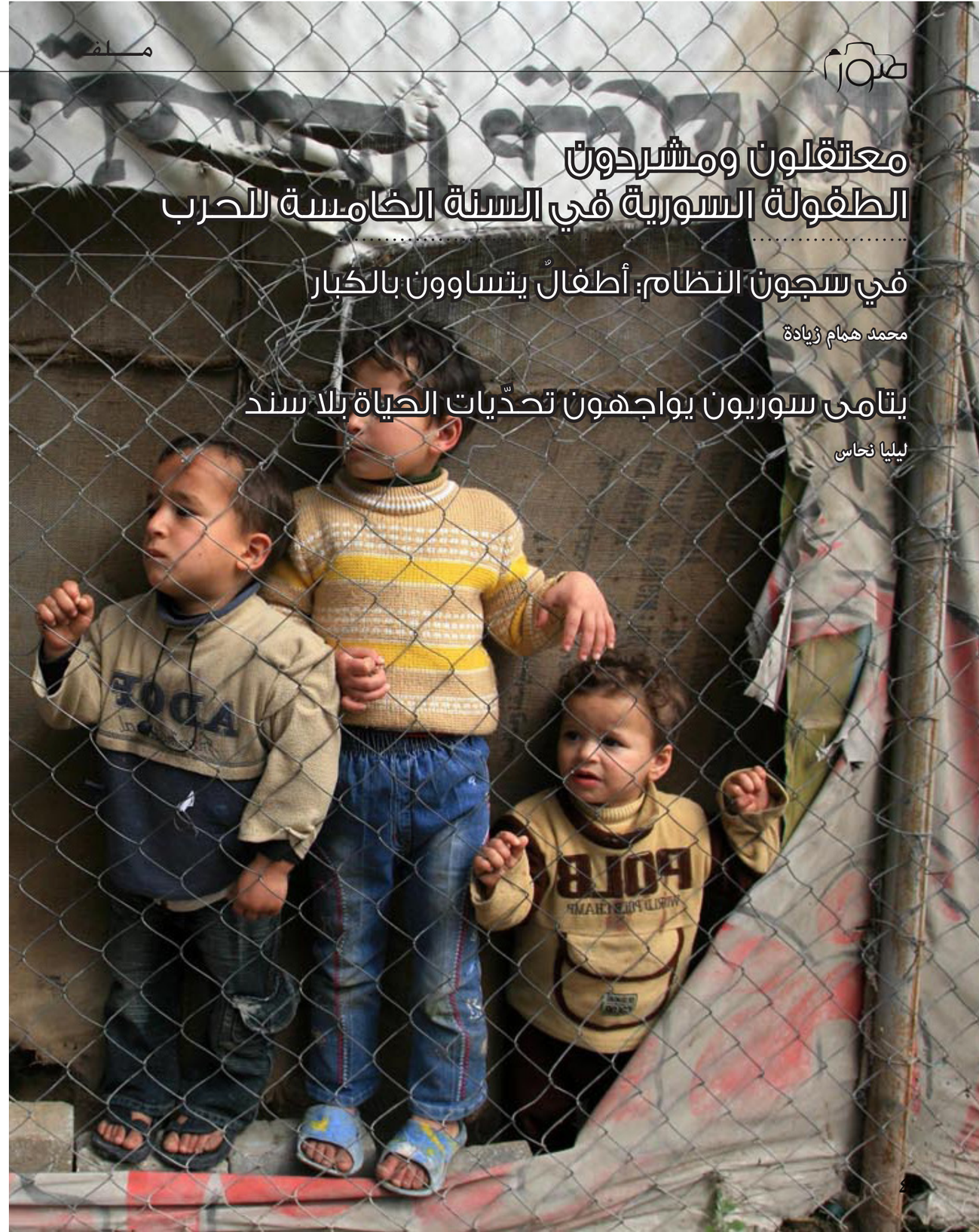

معتقلون ومشردون
الطفولة السورية في السنة الخامسة للحرب

في سجون النظام: أطفالٌ يتساوون بالكبار

محمد همام زيادة

يتامى سوريون يواجهون تحدّيات الحياة بلا سند

ليليا نحاس

في سجون النظام: أطفالٌ يتساوون بالكبار

محمد همام زيادة

«لن أنسى كيف تمّت تعريتي بشكلٍ كاملٍ في فرع المخابرات الجوّية بدرعا، ورشّي بالماء البارد في كانون الثاني من عام ٢٠١٢. لن أنسى كيف كنت أُضرَب بالكبل الرباعيّ حتى يغمى عليّ. لن أنسى كيف كانوا يشتمون أمي وأبي. سقوط النظام لن يشفي غليلي، ومحاكمتهم لن تشفي غليلي، حمل السلاح ومحاربتهم هو ما يطفئ النار في داخلي».

هذا ما قاله عبد الرحمن، ابن التاسعة عشرة، من مدينة بصرى الشام، عن تعذيبه في سجون النظام عندما كان عمره ١٥ عاماً. أصبح عبد الرحمن اليوم شاباً، وتحوّل إلى مقاتلٍ مع إحدى الفصائل العسكرية المعارضة بمحافظة درعا.

أحمد حمادي طفلٌ من مدينة حلب، يقول لمجلة صوَر: «اعتقلت من داخل مدرسة بسام العمر بحيّ صلاح الدين بسبب مشاركتي بمظاهرةٍ فيها. أتت دوريةٌ من الأمن الجنائيّ بعدما اشتكى مدير المدرسة علينا. حملني عنصران، مع الضرب المبّرح باستخدام هراوة كهربائية. وضعاني في صندوق السيارة وأغلقا بابها بقوّةٍ على ظهري، الأمر الذي تسبّب في رضٍّ دائم فيه. سجنت لمدّة شهرٍ ذقت فيه كلّ أنواع التعذيب كـ«الشبح» و«الدولاب»، وأطلق القاضي سراحي لأني قاصرٌ، وبعدما دفع والدي مبلغ مئة ألف ليرةٍ رشوةً له».

حكاياتٌ من آلاف الحكايا، يرويها أطفال سوريا عن حوادث اعتقالٍ وتعذيبٍ تعرّضوا لها منذ بداية الثورة السورية. يدوّن الأطفال هذه الأحداث في ذاكرتهم، ويتناقلوها في أحاديثهم، وتتحوّل إلى كوابيس أثناء نومهم. ستبقى محفورةً في نفوسهم طوال حياتهم، وسينقلوها لأولادهم مستقبلاً، كما تقول السيدة جمانة، وهي أمٌّ لطفلٍ معتقلٍ سابق، وتضيف: «بعد مرور عامٍ على خروج ابني يستيقظ ليلاً ويبكي، ويقول: «ماما ما فيني انسى شكل السجان، بحسّ وأنا نايم عم يهجم عليّ ويضربني».

أرقامٌ صادمة

ركّزت المنظمات الحقوقية السورية جهودها، منذ بداية الحراك الشعبيّ في البلاد، على توثيق الانتهاكات التي تطال الأطفال لأنهم من الفئات الأشدّ ضعفاً وحاجةً إلى الحماية في أوقات الأزمات.

ووثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقلّ عن ١٠٤١٣ حالةً تعرّض الأطفال فيها لتجربة الاعتقال التعسفيّ، ومنهم من تكرّر اعتقاله مرّاتٍ عدّة، كما وثقت ما يزيد على ١٨٥٠ طفلاً في عداد المختفين قسراً. وذلك مع إنكارٍ كاملٍ من حكومة النظام لاحتجاز الأطفال، رغم أنّ كافة روايات الأهالي والشهود تؤكد أنها المسؤولة عن عمليات الاعتقال. وتجمع منظماتٌ حقوقيةٌ أنّ ما يزيد على ٩٠٪ من حالات الاعتقال تتمّ بسبب مشاركة الأطفال في المظاهرات، أو نشاطهم المناهض للنظام في وسائل التواصل الاجتماعيّ وخصوصاً موقع فيسبوك، أو نتيجة عملهم في الحقلين الإعلاميّ والإغاثيّ. كما تمّ تسجيل مئاتٍ من حالات الاعتقال كوسيلة ضغطٍ على العائلات لإجبار الآباء على تسليم أنفسهم، وحالاتٍ أخرى تمّ فيها اعتقال الأب والابن معاً، وجرى تعذيبهما أمام بعضهما، إضافةً إلى اعتقالاتٍ طالت أسراً بأكملها، كما حصل مع طبيبة الأسنان وبطلة الجمهورية بالشطرنج رانيا العباسي، عندما اعتقلت مع أطفالها الستة وزوجها بتاريخ ٢٠١٣/٣/١١، ولم يزالوا حتى الآن مغيبين ومجهولي المصير.

تعذيبٌ ممنهج

يتعرّض الأطفال في السجون المركزية التابعة لوزارة الداخلية بحكومة النظام، وفي المعتقلات التابعة للأجهزة الأمنية المعروفة والمجهولة، لطرق التعذيب نفسها التي يتلقاها الكبار. وسجّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ٤٦ أسلوباً للتعذيب يتعرّض له الأطفال في الفروع

الأمنية، ووثقت مقتل ما لا يقل عن ١٥٩ طفلاً تحت التعذيب حتى تشرين الثاني ٢٠١٥.

وتحرم حكومة النظام غالبية الأطفال المعتقلين من أبسط الحقوق التي يكفلها القانون، كمعرفة سبب الاعتقال، والحقّ في توكيل محام للدفاع عن المتهم والاعتراض على التهمة والطعن بها، وحقّ المثول أمام القاضي والطعن بالأحكام الصادرة، إضافةً إلى حرمان الأسرة من حقّها الطبيعي في معرفة سبب ومكان اعتقال الطفل وزيارته، وحقّ الاتصال مع العالم الخارجيّ.

يقول المحامي عروة السوسي، عضو تجمع المحامين الأحرار، لمجلة صوَر: «خلال العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣ شاهدتُ بأمّ عيني، في القصرين العديّين بمدينتَي اللاذقية وجبلة، إحالاتٍ من مختلف الفروع الأمنية، عُرِض فيها الأطفال أمام قضاة التحقيق، ووُجّهت لهم تهمٌ غريبة، كتزعم عصابةٍ مسلحة أو تخريب المنشآت الحكومية أو القيام بأعمالٍ إرهابية، علماً أنّ المدينتين لم تشهدا أيّ صراعٍ مسلحٍ حقيقيٍّ منذ بداية الأحداث في سوريا».

ويتابع: «اللافت أيضاً في التهم والمحاكمات أنّها لا تميّز بين الكبير والطفل، إذ توجّه لهم ذات التهم كالنيل من هيبة الدولة ومحاولة الانقلاب على النظام والتواصل مع جهاتٍ خارجيةٍ معاديةٍ للوطن». ويضيف: «اعتقال الأطفال سياسةٌ ممنهجةٌ للنظام، تتمّ بأمرٍ وتوجيهاتٍ من رأس النظام بشار الأسد بصفته رئيس الجمهورية والقائد العام للجيش والقوات المسلحة، الذي قالها صراحةً في أحد خطاباته، بحضور أعضاء من الحكومة ومجلس الشعب، بأن هناك جيلاً قد تربى على العنف والسلاح ويجب استئصال جذور الإرهاب التي زُرعت فيه. والمجتمع الدوليّ يعرف ذلك بدقة، فأرشيف قيصر، الذي وصل إلى جميع حكومات ومنظمات العالم، يضمّ الكثير من الصور التي توثق حوادث مقتل الأطفال تحت التعذيب».

أما في المعتقلات الخاضعة بشكلٍ كاملٍ لسلطة الأجهزة الأمنية، كمطار حماة العسكريّ الخاضع لسيطرة المخابرات الجوية، وفروع أمنيةٍ أخرى، فيحرم الأطفال من أدنى الشروط الإنسانية، بما فيها منعهم من الطعام لعدّة أيام، وحرمانهم من الرعاية الطبية الأساسية. يقول الناشط الإعلاميّ همام الحموي لمجلة صوَر: «يتساوى الطفل مع الكبير في سجن مطار حماة العسكريّ، ويوضعون في مهاجع كانت

سابقاً هنغارات لصيانة الطائرة... مصنع تعذيبٍ متكامل».

وفي سياقٍ آخر أكد ناشطون من حماة وجود معتقلين من الأطفال في سجونٍ خاضعةٍ لسيطرة ميليشيات أجنبية، كمعسكر دير شميل بريف حماة، والذي يعدّ من أكبر مراكز تدريب وتجمع ميليشيا الحرس الثوريّ الإيرانيّ، والفوج ٤٥ قوّات خاصّة بالقرب من مدينة حماة، أحد معاقل الشبّيحة وميليشيا حزب الله اللبنانيّ.

يقول همام الحموي: «يُجبَر الأطفال في هذه المعتقلات على خدمة الضباط وقادة هذه الميليشيات الأجنبية، وتُفرَض عليهم ممارسة أعمالٍ شاقةٍ كنقل الحجارة المعدّة للبناء».

الأطفال والإعلام

يواصل النظام السوريّ، منذ بداية الحراك الشعبيّ، حملة تضليلٍ وتشويهٍ إعلاميين لما يجري في البلاد، لم يستثنِ الأطفال منها، رغم منع القوانين عرض الشهادات والصور وإجراء المقابلات المصوّرة قبل صدور الحكم من المحكمة المختصّة، ورغم التشدّد في هذه القوانين. إلا أن النظام يستمرّ في ممارسة هذه التجاوزات والانتهاكات بصورةٍ فاضحةٍ طالت جميع الأعمار، وقد اعتاد على انتزاع الاعترافات بالقوّة وتحت التهديد.

وفي هذا الشأن عرضت قناة الفضائية السورية، بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٥، اعترافات المعتقل شعبان عبد الله حميدة، الطفل ذي الـ١٣ عاماً، التي قال فيها إنّه أقدم على قتل ٢٣ شخصاً. كما وثق مركز توثيق الانتهاكات، في تقريرٍ موسّع، فيلماً عرض على قناة الإخبارية السورية التابعة للنظام، يتحدّث عن فتياتٍ تحت الثامنة عشرة قلن إنهنّ مارسن علاقاتٍ جنسيةً مع مقاتلين تابعين للمعارضة. وأجرت القناة خلال الفيلم لقاءً مع الطفلة سارة خالد العلاو (١٥ عاماً) التي ذكرت أنها أميرة جبهة النصرة بمدينة البوكمال، وأنها تقيم علاقاتٍ جنسيةً مع المقاتلين. وفي السياق ذاته عرضت قناة الإخبارية السورية خلال ٢٠١٣ مقابلةً مع الطفلة روان ميلاد قداح (١٦ عاماً)، قالت فيها إن والدها كان يجلب لها المقاتلين لممارسة علاقاتٍ جنسيةٍ غير مشروعةٍ معهم، في حين تؤكد جميع المنظمات الحقوقية وشهود العيان أنه تمّ اختطافها من قبل الأجهزة الأمنية الحكومية خلال شهر تشرين الثاني ٢٠١٢.

اعتقال الأطفال والقوانين الدولية

تركّز القوانين الدولية واتفاقيات حقوق الطفل على وجوب حماية الأطفال في أوقات السلم، وتشدّد على حمايتهم في أوقات الصراعات السياسية والعسكرية، وتوجد عشرات المواد والفقرات التي تحضّ على ذلك. وتوفر اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، وبروتوكولاها الإضافيان لعام ١٩٧٧، حمايةً خاصّةً للأطفال خلال النزاعات المسلحة، بشكلين؛ الأول حمايةٌ عامةٌ بصفتهم مدنيين أو أشخاصاً لا يشاركون في أعمالٍ عدائيةٍ أو كفّوا عن المشاركة فيها، والثانية حمايةٌ خاصّةٌ بصفتهم أطفالاً.

وتؤكد المادة ١٦ من اتفاقية حقوق الطفل أنه لا يجوز التعرّض للأطفال بشكلٍ تعسفيٍّ أو غير قانونيٍّ في حياتهم الخاصّة أو مع أسرتهم أو في المنزل أو في المراسلات، ويحظر المساس غير القانونيّ بشرفهم أو بسمعتهم، وأن للطفل الحقّ في أن يحميه القانون من التعرّض لهذه الانتهاكات.

أما المادة ١٩ من الاتفاقية ذاتها فتؤكد أن على الدول الأطراف الموقعة تأمين جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمالٍ وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصيّ القانونيّ (الأوصياء القانونيين) عليه، أو أيّ شخصٍ آخر يتعهد برعايته.

وتنصّ المادة ٣٧/ ب من الاتفاقية على: «لا يُحرم أيّ طفلٍ من حرّيته بصورةٍ غير قانونيةٍ أو تعسفية، ولا يُلجأ إلى اعتقاله أو سجنه وفقاً للقانون إلا كملجأٍ أخيرٍ ولأقصر فترةٍ زمنية».

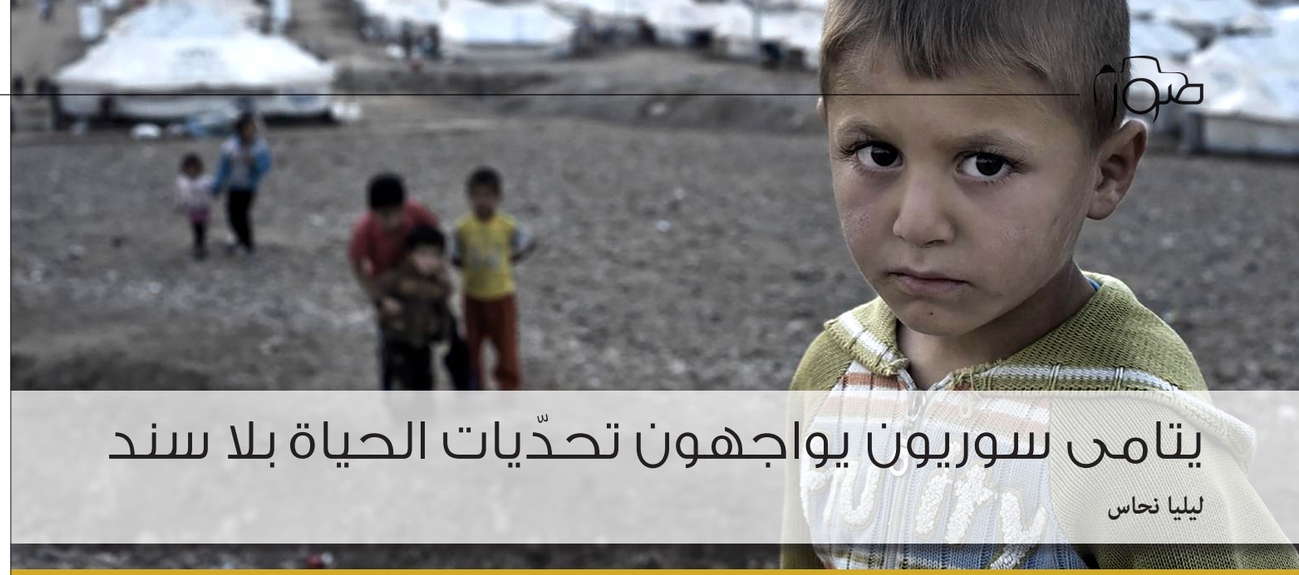

يتامى سوريون يواجهون تحدّيات الحياة بلا سند

ليليا نحاس

مأساةٌ حقيقيةٌ يعيشها الأطفال السوريون ممن غيّب الموت بالقصف أو بالرصاص ذويهم، وممن يعيش آباؤهم في ظلمة أقبية نظام قمعيٍّ تركهم يصارعون الحياة وحدهم، في ظلّ ظروفٍ قاسيةٍ لا يقوى على تحمّلها حتى الكبار.

يعيش مئات آلاف الأطفال السوريين اليوم دون معيلٍ أو معين، منهم من انتهى المطاف بهم في دور الأيتام، وآخرون دخلوا سوق العمل في سورية أو في دول الجوار لتأمين لقمة العيش.

إذ لم يترافق التزايد الكبير في أعداد الأطفال السوريين اليتامى، داخل البلد وفي دول الجوار، مع الاستجابة المطلوبة من المنظمات والتجمعات الأهلية المعنيّة، ومع واقع غياب هذه المؤسّسات تغيب معها إحصائيةٌ دقيقةٌ لأعداد اليتامى السوريين. وقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقريرٍ لها فقدان ٨٢ ألف أسرة سوريةٍ على الأقلّ معيلها، وفقدان ٢٣٠٠ أسرةٍ الأم. وقدّرت إحصائيةٌ لمنظماتٍ تركيةٍ أن الصراع السوريّ خلّف نحو ٦٠٠ ألف يتيمٍ داخل سورية وخارجها.

وفي وقتٍ لا يحظى فيه الأطفال اليتامى برعايةٍ قانونيةٍ أو أهلية، ينتقل معظمهم للعيش مع أقاربهم الذين يعانون بدورهم من أعباء المعيشة، فيتعرّض اليتيم بينهم -عن قصدٍ أو عن غير قصد- لضغطٍ نفسيٍّ كبير، يدفع الذكور إلى العمل بهدف كسب المال وإعالة أنفسهم وأخوتهم، كما يدفع الكثير من القاصرات إلى الزواج في سنٍّ مبكّرة.

لم تكن بشرى تتجاوز الرابعة من عمرها حين خطف الموت والديها في قصفٍ لطيران النظام على منزلهم في ريف حلب، ونجت هي بأعجوبة. بعد الحادثة نقلها أحد الجيران للعيش مع عمها محمد المقيم في مدينة «كلس» التركية، الذي يقول: «مرّت عدّة أشهرٍ على استشهاد أخي وزوجته ولا تزال بشرى تسأل عنهما. لم يكن انتقالها للعيش معنا سهلاً عليها، فظروف الحرب أبعدتني عن عائلة أخي ولم تكن الطفلة تعرفنا بشكلٍ جيدٍ قبل الحادثة. ورغم احتوائنا لها تفتقد بشرى إلى حنان والديها. أحاول تعويضها قدر إمكانيتي، لكنني هنا أعمل طوال النهار، وأكاد لا أرى عائلتي إلا بضع ساعات».

ويضيف: «تعاني بشرى نوعاً من العزلة لم نستطع كسرها حتى الآن، إضافةً إلى الكوابيس بين الحين والآخر. والموقف الأصعب بالنسبة إلينا هو الإجابة عن أسئلتها، لا نعرف حقاً كيف يمكن أن نفسّر لها ما حدث. مع هذا بشرى محظوظةٌ بوجود من يرعاها، وسأضمن لها هذا طالما بقيتُ حياً».

في أحيانٍ أخرى يخسر الطفل كامل عائلته، ولا يكون له قريبٌ أو معيلٌ ليعيش معه، فيكون عرضةً للتشرّد والعمل في الشوارع، إلى أن تقوم إحدى الجمعيات المعنية برعاية الأيتام في الداخل أو الخارج بتبنيه والاهتمام به.

يقول مصعب، من جمعية «الأمل» لرعاية الأيتام بدرعا: «لم تعد دور الأيتام تستطيع استيعاب المزيد، بسبب عدم قدرتها على توفير مساحاتٍ جديدة، وشحّ وانخفاض التبرّعات من المنظمات لها، على الرغم من تزايد عدد الأيتام. إلى درجة أن اليتيم بات يحتاج إلى واسطةٍ ليقبل في إحدى الدور».

ويضيف: «نعمل منذ سنتين على توجيه التبرّعات والجهود لكفالة الأيتام الذين يعيشون عند أقاربهم، فهم يشكلون الفئة الأكبر. تضمن هذه الكفالة، إلى حدٍّ ما، عدم زجّ الطفل في سوق العمل. ومع هذا هناك

آلاف الأيتام الذين يسكنون الشوارع مشرّدين دون معيلٍ أو مرشد، يعانون من الجوع والبرد والمرض، وقد يكونون عرضةً للانحراف أو للخطف من تجار الأعضاء. فيما يعاني الكثير من الأطفال في دور الأيتام من سوء المعاملة. وأحد أكبر التحديات هو غياب الدعم المناسب لهذه الشريحة من الأطفال، فهم في حاجةٍ إلى إعادة تأهيلٍ نفسيٍّ وجسديٍّ وإلى تدريبٍ مهنيٍّ لاستثمار مواهبهم وقدراتهم بالشكل الصحيح».

يبلغ زياد من العمر ١١ عاماً. قتلت والدته برصاصة قناصٍ وغيّب المعتقل والده، ولم يكن لديه إلا خالةٌ واحدةٌ لم تستطع رعايته فأرسلته إلى دارٍ للأيتام. يقول: «لا تستطيع خالتي إطعام أولادها. تركت والدتي مبلغاً من المال دفعته خالتي رشوةً لأحدهم ليتوسّط لقبولي في الميتم، خاصّةً أن والدي لا يزال حياً. لست غاضباً منها ولكنني أفتقد أهلي كثيراً، كلّ يومٍ أنتظر من يأتي ويقول لي إن والدي خرج من المعتقل».

وتقول المرشدة النفسية نورا الملاح للمجلة: «يتعرّض الأطفال، حين يفقدون والديهم أو أحدهما، لصدمة نفسية تختلف مظاهرها من طفلٍ إلى آخر؛ فمنهم من يصبح أكثر انطوائيةً وتخوّفاً ممن حوله، ومنهم من يصبح أكثر عدوانيةً ويحمل في داخله رغبةً في الانتقام لما حلّ به، ومنهم من يُظهر الخوف والحاجة إلى من حوله لحمايته. وفي جميع الحالات يصبح الطفل في حاجةٍ إلى علاجٍ ودعم نفسيين يساعدانه على تخطّي فظاعة ما مرّ به وعلى أن يصبح إنساناً سوياً في المستقبل».

وتضيف: «يجب أن يُبنى التعامل مع الأطفال على الحبّ والاهتمام، فهما الوسيلة الوحيدة لكسب ثقتهم وتعويضهم عن الظروف القاسية التي عاشوها. ومن حظ الأطفال، في معظم المياتم السورية الموجودة في تركيا، أنهم يحظون بمعلمين وإداريين عطوفين. كما أن النشاطات الترفيهية والرسم واللعب مع الأطفال تسهم، بشكلٍ كبير، في علاجهم نفسياً وتقويم سلوكياتهم. وللتدريب المهنيّ دورٌ مهمٌّ في إعادة ثقة الطفل بقدراته، وبأنه يستطيع أن يعتمد على نفسه وأن يحقق ما يحلم به في المستقبل».

بسام طفلٌ من مدينة حلب، يعيش في شوارع مدينة «كلس» التركية ويعمل في ورشةٍ لتصليح السيارات، وتعمل أخته هدى في بيع المحارم في الشارع ذاته. يقول: «ذهب والدي إلى الجبهة ولم نسمع عنه خبراً، فجئنا إلى تركيا. في طريقنا قام قناصٌ بقتل أمي وبقيت أنا وأختي وحدنا. واصلنا طريقنا وقطعنا الحدود ووصلنا إلى هنا. لم نكن نعرف أحداً ولا نعرف لغتهم. نمنا في الحدائق لأيامٍ طويلة دون أن يكون معنا ثمن الطعام. أعمل الآن في ورشةٍ وأختي تبيع المحارم في شارع الورشة، لا أستطيع تركها وحدها». ويضيف: «أريد أن أحمي أختي وأن نسكن في مكانٍ نظيفٍ لا يوجد فيه قصفٌ ولا حرب».

وفي السياق، يصطدم آلاف الأطفال السوريون ممن يعيشون في دول الجوار بصعوبة الحياة في ظلّ قوانين الدول التي لا تراعي وضعهم ومأساتهم. وعلى الرغم من رغبة بعض مواطني دول الجوار في تقديم العون والمساعدة لهم، إلا أن هؤلاء يصدمون بعادات المجتمع وبالقوانين التي تحول دون تبنّي الأطفال السوريين. خديجة سيدةٌ تركيةٌ صدمت بوضع الأطفال السوريين، وكانت لديها رغبةٌ في تبنّي أحدهم ومساعدته وتعليمه، إلا أنها فوجئت بالقوانين التركية التي تمنع تبنّي الأطفال من جنسياتٍ غير التركية. تقول: «سعيت جاهدةً إلى أن أتبنى طفلاً سورياً وأعتني به، لكن القوانين لم تسمح لي بذلك. أحاول مساعدتهم مادياً، وأزورهم من حينٍ لآخر. أتمنى أن يتمّ تعديل هذه القوانين، مع الوقت، لنتمكن من مساعدة هؤلاء الأطفال بشكلٍ أكبر».

من الضجيج إلى الكلام.. من السجال إلى الحوار

جاد الكريم الجباعي

كشفت الأزمة التي تعيشها سوريا منذ عام ٢٠١١ أن التعصّب والتطرّف والتحاجز والتفاصل وهدر الإنسانية، وما ينجرُّ عنها من هدر الطاقات والموارد والإمكانات وهدر المؤسّسات وهدر الوطن والمواطنة، من السمات البارزة للحياة الاجتماعية والسياسية. كما كشفت عن انحطاطٍ أخلاقيٍّ مريعٍ ومظاهر نكوصٍ إلى التوحش والهمجية، كالقتل على الهوية، والمجازر الجماعية، والتمثيل بجثث القتلى والرقص على أشلائها، وتدمير المدن والحواضر والأوابد التاريخية والبنى التحتية والمؤسّسات، علاوةً على الخطف والاغتصاب والاعتقال وتعذيب المعتقلين حتى الموت، ومحاصرة المدنيين، وسياسة «الجوع أو الركوع»... مما يكشف عن الروابط السببية العميقة بين التعصب والتطرّف والإرهاب من جهة، والانحطاط الأخلاقيّ وكلبية السلطة، على اختلاف مستوياتها، من الجهة المقابلة. ويسمح بافتراض أن الانحطاط الأخلاقيّ وكلبية السلطة، اللذين يغذي كلٌّ منها الآخر، عاملان أساسيان من عوامل إنتاج العنف الماديّ والرمزيّ وتحوله إلى إرهاب. والتعصّب (ومنه العصبية) هو ما يحول دون الإمكانية الجذرية للحوار، وهو الحدّ الفارق بين النشاط الاجتماعيّ التفاصليّ وبين النشاط الاجتماعيّ التواصليّ.

لقد أقمنا، في غير هذا المقام، تقابلاً، على التضادّ، بين الضجيج والحوار، هو في واقع الأمر تقابلٌ بين التعصّب، بوصفه أساس التفاصل الاجتماعيّ–السياسيّ والإنسانيّ، وبين الحوار، بوصفه فعلاً تواصلياً أو نشاطاً تواصلياً، اجتماعياً وإنسانياً، أي بين قولٍ بلا فعل، أو «قولٍ على قول» هو مجرّد ضجيج، تتحوّل معه اللغة إلى فخفخة لفظيةٍ وبلاغةٍ جوفاء، يتخللها فحيحٌ ذكوريٌّ وعنترياتٌ أيديولوجية، وبين فعلٍ تواصليٍّ منتجٍ للمعنى والقيمة، لا تنفصل لغته عن أخلاقياته الإنسانية.

ولما كان الحوار تداولاً للحرية، فإنه -في الوقت نفسه- تداولٌ للمعرفة وسعيٌ مشتركٌ إلى تجديدها وتجديد لغتها، وإنتاج حقيقةٍ تواصليةٍ تقيم الحدّ على الوثوقية واليقينية المطمئنتين إلى أن المعرفة تساوي الحقيقة، وإلى أن الرأي المدعم بهاتين الوثوقية واليقينية (الدوغماتيكية) لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ فالرأي المستند إلى مقولاتٍ دينيةٍ ونصوصٍ تأسيسيةٍ وفتاوى شرعيةٍ كالرأي المستند إلى مقولاتٍ «علميةٍ»، يُرفعان كلاهما إلى مصاف الحقيقة الكلية الناجزة والمطلقة، والخطاب الذي يتأسّس على أيٍّ منهما صالحٌ لكلّ زمانٍ ومكان.

ثمة وثوقيةٌ يقينيةٌ «عِلمانية» (بكسر العين) وعلموية، وأخرى دينيةٌ / مذهبية، تتعاوران الخطاب الثقافيّ والسياسيّ، وتنتج كلاً منهما أيديولوجيةٌ مغلقةٌ صمّاء مكتفيةٌ بذاتها، وما أكثر ما تتبادلان المواقع. فإن من شأن الوثوقية واليقينية أن تحوّلا التوق إلى وهم، وأن تحوّلا الأخير إلى تعصّب، إذ

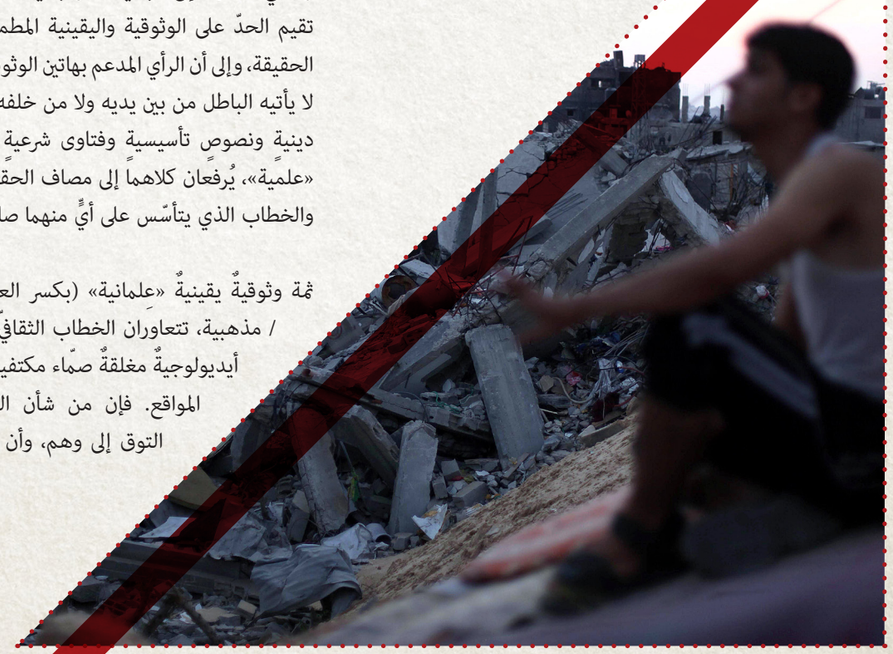

الوهم والتعصّب صنوان ودعامتان من دعامات الاستبداد. الوثوقية واليقينية تثويان في أساس التعصّب والتطرّف، وتعيدان إنتاجهما في جميع تفاصيل الحياة. لذلك نفترض أن ثمة ارتباطاً وثيقاً وعلاقةً لا تنفصم بين وثوقية الخطاب ويقينيته من جهةٍ وحصرية المصالح من الجهة المقابلة؛ فما يسمّيه الفرد أو الحزب أو الحكم رأيه هو في الحقيقة القناع الأيديولوجيّ لمصلحته المباشرة، وهي مصلحةٌ مشروعةٌ على كلّ حال، ما لم تكن حصرية، تنفي ما يقابلها ويعارضها، ولا ترى فيه سوى عقبةٍ تجب إزالتها، وشرٍّ يجب استئصاله. ومن ثم، فإن **الرأي ملازمٌ للمصلحة الشخصية والخاصّة لا ينفكّ عنهما**، ما دام التعارض الذي يخترق المجتمع ويلازمه في جميع أطوار نموّه هو التعارض بين الفرد الذي يسعى من أجل تلبية مصالحه وإشباع حاجاته المتطوّرة باستمرارٍ وبين المواطن الذي يتطلع إلى الحرية والانعتاق والعدالة والمساواة، بين ما هو فرديٌّ تضرب جذوره عميقاً في حياة الفرد الطبيعية وما هو نزوعٌ إلى الكلية الاجتماعية والإنسانية في الفرد ذاته أو ذاتها، فليس هناك شيءٌ في المجتمع ليس موجوداً في الفرد بالقوّة أو بالفعل. هذه التعارضات هي تعارضاتٌ بين الروح الذاتية، منظوراً إليها في فرديتها وجوّانيتها، والروح الموضوعية وقد خرجت من جوّانيتها وغدت علاقاتٍ وبنىً ومؤسّساتٍ اجتماعيةٍ وسياسيةٍ وتمثيلاتٍ ثقافيةٍ وأخلاقية، بين الوجود الحقيقيّ للفرد الطبيعيّ والوجود الرمزيّ والمجرّد للمواطن والمواطِنة.

المواطن والمواطنة، استطراداً، هو أو هي الفرد الطبيعيّ، فلان أو فلانة، وقد تجرَّد من جميع خصائصه الفردية، سوى ما يُثبَت في بطاقته الشخصية أو جواز سفره، **فتحوَّل إلى شخصٍ سياسيٍّ، قانونيٍّ وأخلاقيّ**، بالتلازم الضروريّ بين القانون والأخلاق (سياسيّ = قانونيّ–أخلاقيّ). المواطِن أو المواطنة شخصٌ معنويّ، من طبيعة الدولة، بصفتها شخصاً معنوياً، سياسياً، قانونياً وأخلاقياً، في مجتمع الدول. **فالحياة السياسية هي الحياة القانونية والأخلاقية**، ليس غير، وهي بذلك أحد أشكال الحياة الإنسانية أو النوعية. على هذا المعنى الأعمق للسياسة ينبغي أن تتأسّس كلّ سلطة. هنا بالضبط تتجلى ضرورة الحوار وأهميته، وإيتيقا الحوار والاكتمال بالأخرى المختلفة والآخر المختلف، على اعتبار كلّ فردٍ إنسانيٍّ أنا وآخر و / أو أنا وأخرى، في الوقت نفسه.

على هذا اللحن المتموّج تنبني سمفونية التذوات. السياسة ليست مجرّد غاياتٍ وأهدافٍ ووسائل وأساليب لتحقيق هذه الغاية أو تلك، بل هي حياةٌ قانونيةٌ أخلاقية، وإلا فهي «كلبيةٌ» صريحةٌ أو ضمنية، كما هي الحال عندنا. وعليه، فإن غاية الحوار هي التواصل والتوصل إلى حياةٍ سياسيةٍ، قانونية–أخلاقيةٍ تليق بالإنسان. ولا تتحقق هذه الغاية إلا بإدراك المنخرطين في الحوار أو المناقشة العمومية سموّ الرابطة الاجتماعية وسموّ الرابطة الإنسانية وسموّ القانون. في هذه الحال فقط، تمارس الرابطة الاجتماعية–الإنسانية تأثيرها في المتحاورين الذين يحوز كلٌّ منهم سلطةً معرفيةً (إبستمية)، بصيغة المتكلم، أو «حرّيةً تواصلية[1]» يمكن أن تتجه نحو البحث عن توافقٍ عقلانيٍّ يترجم إلى اتفاق.

يتعلق الأمر هنا بـ«الفعل التواصليّ»، الذي يرسي معقوليةً سلوكيةً مفادها أن شخصاً معيناً، مهما يكن محيطه الاجتماعيّ ولغته وشكل حياته الثقافية، ليس بمقدوره عدم الانخراط في ممارسةٍ تواصلية، وليس بمقدوره، من ثمّ، ألا يبدي اهتماماً ببعض الافتراضات التداولية ذات

١- راجع/ي. يورغن هابرماس. إيتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة. ترجمة عمر مهيبل. الجزائر العاصمة: الدار العربية للعلوم. ناشرون. ٢٠١٠. ص ٢٦ وما بعدها.

المنحى العام (كارتفاع الأسعار على الأقل)،
... التي يجد الأفراد أنفسهم منخرطين فيها من
دون أن يدركوا أنهم يشاركون في ممارساتٍ ثقافيةٍ
حقيقية (هابرماس، ٢٠١٠، ص ٣٠).

وإذا كان الحوار المجدي يقتضي زحزحة الذات عن مركزها ومركزيتها، فإن هذا لا يتمّ إلا بشرطين: أولهما قدرة الفرد على أن يضع نفسه في موقع الآخر لتفهم وجهة نظره، والثاني إدراج رؤية الآخر المختلف في الافتراضات التداولية للمناقشة، على أساس المقبولية العقلية ومعاييرها الاجتماعية، لا على أنها الحقيقة. ومن ثم فإن الهدف الأبعد للحوار هو التأليف بين المساواة والحرية، وبين الوحدة والتعدد، بين التشابه والاختلاف، في تركيبٍ يشبه التركيب الكيمياويّ، وذلك بنزع طابع الإطلاقية عن هذه الحدود. فإن صلاحية المعايير الاجتماعية، أي المعترف بها بين الذوات، لا تتأسّس إلا انطلاقاً من تذاوتٍ وتفاهمٍ بين أفراد الجماعة المعنية والمجتمع المعنيّ. فالقناعات المتفقُ عليها بطريقةٍ تذاوتيةٍ تشكل التزاماً متبادلاً بين المشاركين في التفاعل. واعتباراً لهذه القاعدة فإن «القناعات المونولوجية، أي ما يعتبره كلّ واحدٍ في داخله صحيحاً أو خاطئاً لا يمكن أن تؤثر إلا في المواقف الفردية»[٢].

فالحوار لا يهدف إلى إلغاء ذاتية الأفراد المنخرطين أو المنخرطات فيه، ولا يصادر خياراتهم وتفضيلاتهم الشخصية، ولا يحجر على حريتهم الشخصية، بل يهدف إلى التوافق على «الحل الأمثل»، في الشروط المعطاة، لمسائل معينة، تهمهم جميعاً. أي إنه يُظهر، أو يظهِّر، البعد النوعي، الاجتماعيّ-الإنساني، الملازم للبعد الشخصيّ لهؤلاء الأفراد، وذلك هو قوام الاجتماع المدنيّ، والحياة الاجتماعية-السياسية، بما هي «الحياة النوعية للإنسان»، بتعبير كارل ماركس، أو الحياة الأخلاقية، ولا فرق.

الحوار نشاطٌ تواصليٌّ على خلفية العالم المعيش؛ فالمشاركون في التواصل، أو المنخرطون في الحوار أو النقاش العام، من أجل التفاهم على وضعيةٍ ما، يرتبط كلٌّ منهم بتراثٍ ثقافيٍّ يستمدّ منه بعض العناصر، ويعمل على تجديدها. لذلك فإن النشاط التواصليّ، من الزاوية الوظيفية للتفاهم، يعمل على نقل المعرفة الثقافية وتجديدها؛ ومن زاوية تنسيق الفعل يقوم بوظائف الاندماج الاجتماعيّ وخلق التضامن؛ ومن زاوية التنشئة يسهم في تشكيل الهويات الفردية (وإعادة تشكيلها باطراد). أي إن النشاط التواصليّ يعيد إنتاج البنيات الرمزية للعالم المعيش، من خلال الاحتفاظ بما هو صالحٌ منها وتجديده، ويعمل، من جهةٍ أخرى، على استقرار أشكال التضامن بين أعضاء الجماعة، ويسهم، من جهةٍ ثالثة، في تكوين فاعلين مسؤولين (أفايه، ص ١٨٩)، وفاعلاتٍ مسؤولاتٍ بالطبع. وهذا يقتضي **الاعتراف المتبادل بتساوي المرجعيات الرمزية للأفراد المختلفين والجماعات المختلفة، فلا تكون أيٌّ منها مرجعيةً معياريةً وحيدة، ولو كانت مرجعية الأكثرية العددية.**

«وهكذا، فإن الحقل الدلاليّ للمضامين الثقافية والمجال الاجتماعيّ والزمن التاريخيّ تشكل معاً الأبعاد التي تتطوّر فيها الأنشطة التواصلية. فالتفاعلات التي تنسج شبكة الممارسة التواصلية اليومية تكوِّن الوسط الذي من خلاله تتمّ إعادة إنتاج الثقافة والمجتمع والشخص» (أفاية، ص ١٩٠). والشخص هنا هو الفرد القادرة أو القادر على الكلام والفعل، على اعتبار الكلام إنتاجاً للمعنى، والفعل إنتاجاً للقيمة، فلا معنى قبل الكلام ومن دونه، ولا قيمة قبل الفعل ومن دونه.

المعاني والقيم الموروثة أنتجها أشخاصٌ غيرنا في زمنٍ آخر وشروطٍ أخرى، وتبنّيها الأعمى وتكرارها لا يجعلان منا أشخاصاً أحراراً وحرائر.

٢- محمد نور الدين أفايه. الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة. الدار البيضاء وبيروت: أفريقيا الشرق. ١٩٩٨. ص ١٨٥.

أوهام حول الطاقة

نارت عبد الكريم

يتناول الإنسان الطعام لإنَّهُ بحاجة للطاقة حتى يستمر بالحياة، فالطعام، وفقاً للاعتقاد الشائع، يقدم لنا الطاقة الضرورية للعمل والتكاثر والتفكير. لكن ما هي هذه «الطاقة» التي يحتاجها الإنسان ويبحث عنها في الطعام فقط؟ وماذا لو حصل على الطاقة نفسها من دون اعتماده، بشكلٍ أساسي، على الطعام؟ فهل سيبقى بحاجة لتناول وشراء كل تلك الكميات الهائلة والمتنوعة من الأغذية والمأكولات والمشروبات بأنواعها المختلفة؟.

رأتْ مدرسة التحليل النفسي، التي ولدت في أوروبا مع نهاية القرن التاسع عشر، أنَّ الأعراض الجسدية المرافقة لبعض الأمراض كالهستيريا والعصاب ذات منشأ نفسي بحت، حتى لو كان ذلك العرض شللاً في أحد الأطراف أو عمى يصيب حاسة النظر ناهيك عن أمراض أخرى كالقرحة والسكري وارتفاع ضغط الدم وحتى السكتات القلبية والدماغية. وقد طورت تلك المدرسة تقنيات في العلاج تندرج كلها تحت عنوان «العلاج بالكلام» حيث إنَّها تعتبر تلك الأعراض ذات طبيعة مخادعة ومزيفة، وأنَّها، أي الأعراض المرضية، طريقة في التعبير لجأتْ إليها العضوية عندما عجزت عن التعبير بالكلام، فكان العلاجُ قائماً على مبدأ «داوها بالتي كانت هي الداء». وهو ما يلخص تقنية التحليل النفسي - التي تقوم على أسلوب التداعي الحر وتفسير الأحلام والهفوات - التي تساعد على تحرير العقد المكبوتة والتخلص من آثارها الجسدية والنفسية. في حين تعتمد بعض المدارس الصينية القديمة مبدأ التغذية والعلاج بالطاقة وترى أنَّ الكونَ كله، بما يتضمن الإنسان نفسه، مجرد تدفق عفوي ومستمر للطاقة يجري كما النهر بلا انقطاع، وأي خللٍ أو مرضٍ يصيب الإنسان، سواء كان جسدياً أو نفسياً، مرده حصول اضطراب وخلل في الجريان الطبيعي للطاقة، وعلى نفس المنوال تعتمد مبدأ وداوها بالتي كانت هي الداء، أي التغذية والعلاج بالطاقة الصرف. هذه الطاقة التي تنتظم من خلال تقنيات التنفس والتأمل وليس من خلال اجترار كميات هائلة من الطعام والشراب.

بعد خمس سنوات
يجب استعادة الثورة السورية

سلامة كيلة

الحراك الشعبيّ الذي حدث في مناطق عدّةٍ من الأرض السورية التي هي خارج سيطرة النظام أوضحَ أن الثورة لا زالت قائمة، وأن الشعب لا زال يسعى من أجل التغيير، رغم تحوّل الثورة إلى العمل المسلح، ورغم تعبئة سوريا بأشتات الأرض من «الجهاديين»، وتشكيل مجموعاتٍ أصوليةٍ تسيطر على مناطق كبيرةٍ من أرض سوريا، وكذلك بأشتاتٍ من القوى والجيوش الطائفية المقابلة، من لبنان والعراق وإيران إلى باكستان وأفغانستان. وبالتالي إظهار أن ما يجري هو صراعٌ بين النظام وداعميه وبين الإرهاب السلفيّ الجهاديّ. كما أراد «المخطط» الذي وضعه النظام منذ البدء. رغم أن الشباب الذي تظاهر أشهراً هو الذي حمل السلاح بعد أن فرضت وحشية النظام ذلك، وهو الذي عمل على دحر قوّات النظام من أجل إسقاطه قبل أن يُحمى من إيران وحزب الله وروسيا.

إذن، الشعب يزيل «الطبقة السميكة» من العثّ التي تراكمت على الثورة بفعل تدخلات متعددة، وفُرضت عليه. وهو يُظهر أنه قويٌّ حتى دون سلاح، وأنه مصمّمٌ على الاستمرار رغم كلّ الوحشية التي مارسها النظام بدعم إيرانيٍّ وروسيّ، والتي أدت إلى قتل مئات آلاف المواطنين وتهجير الملايين، واعتقال مئات آلاف كذلك. وأيضاً رغم وحشية داعش والنصرة وجيش الإسلام وغيرها من القوى التي تعتقد أنه من الممكن فرض السلفية وتأسيس «الدولة الإسلامية» نتيجة امتلاكها السلاح والمال القادم من دولٍ إقليمية، هذه الدول التي أرادت تدمير الثورة أصلاً.

تفرض هذه النهضة الجديدة أن يُعاد بناء الرؤية والهدف بعد أن تفككت الأهداف وتلاشت الرؤية نتيجة دور السلفية والدول الإقليمية والقوى الإمبريالية، وأيضاً سياسات المعارضة. ربما يجب أن نفهم أن ما جرى ويجري من تظاهراتٍ، في ظلّ ظروفٍ في غاية الصعوبة، يفرض أن نعيد بناء الثورة بعد أن بدا أنها انتهت، ونعاها كثيرون من رافضيها ومؤيديها. فقد أظهرت التظاهرات أن الشعب حيّ، وانه لا زال يقاتل من أجل إسقاط النظام بغضّ النظر عن كل التشوّه الذي طال الثورة، وتزايد قوة قوىً سلفيةٍ نتيجة الدعم الإقليمي والدوليّ، واختراق الثورة بـ«جهاديين» يخدمون نظماً متعددةً ضد الثورة.

الثورة مستمرّة، وستبقى مستمرّةً رغم تكالب كلّ القوى الإمبريالية و«الرجعية» عليها، ورغم كلّ الشغل من أجل تخريبها تحت مسمّى دعمها، وتحويلها إلى مجزرةٍ لكي تتعظ شعوب العالم. وهي مستمرّةٌ ببطولة الشعب الذي صنعها، وواجه كلّ العالم دون أن يُهزم. فقد هزم النظام الذي اضطرّ إلى استجلاب حزب الله والميليشيا الطائفية العراقية والحرس الثوريّ الإيرانيّ وأشتاتٍ من الطائفيين المغرّر بهم من العالم، وهو سيهزمه وهو يتلطى خلف الطيران الروسيّ والقوّات الروسية، ويهزم روسيا التي تحاول أن تظهر كقوةٍ عالميةٍ لا تُقهر، رغم أنها سحبت بعض قوّاتها وقالت إنها تريد الحلّ السياسيّ، ولقد فعلت ذلك لأنها خافت الغرق في أفغانستان جديدة.

لكن، بعد خمس سنواتٍ من الثورة، سنتان كانتا شعبيّتين بامتيازٍ رغم التسلح الذي رافق فترتها الأخيرة، وثلاث سنواتٍ شهدت كلّ وحشية النظام والطائفيين الذين حضروا لمنع سقوطه، من داعش والنصرة إلى حزب الله والميليشيا الطائفية العراقية والحرس الثوريّ الإيرانيّ، لكنها شهدت سيطرة النشاط المسلح على الثورة في مواجهة كلّ تلك الوحشية وذاك التدخل؛ بعد ذلك لا بدّ من وقفة، خصوصاً بعد تجدّد الدور الشعبيّ، من أجل أن يعاد بناء الأهداف والرؤية ووضع الاستراتيجية التي تفضي إلى الانتصار. لا بدّ من أن نتجاوز العفوية التي بدأت الثورة بها، والتشتت الذي حكمها بعد أن تسلحت، والأوهام التي أهالها عليها رهطٌ من المعارضة لم يكن يعنيه سوى أن يصبح بديل النظام بغضّ النظر عن الطريق والطريقة، دون أن يختلف عنه من حيث الممارسة أو المنظور. ومن ثم إدخال المجموعات «الجهادية» لكي تعيث بها فساداً وتخريباً.

المطلوب الآن أن نصفي الحساب مع تيارين «تعربشا» على الثورة، وأرهقاها طيلة السنوات التي مضت، وأقصد تيار «الأسلمة»، الذي بدأ مع الإخوان المسلمين و«تعمّق» مع أحرار الشام وجيش الإسلام، لنصل إلى جبهة النصرة وداعش. فالثورة لا تريد «الدولة الإسلامية»، لأنها كانت ضد الاستبداد والشمولية أصلاً، ولأنها تريد التقدم وليس الانكفاء، وتنطلق من أن «الشعب السوري واحد» وليس طوائف. وإذا كانت وحشية النظام قد فرضت اللجوء إلى ما هو روحيٌّ لبعض مَنْ يقاتلون وهم يعرفون أن الموت يلاحقهم، خصوصاً في بيئة شعبية بسيطة عمل الاستبداد على زيادة تهميشها وإعادتها إلى وعيها «التقليديّ»، فإن الظاهرة هي من فعل التدخل الخارجيّ، من النظام الذي عمَّم الأصولية طيلة عقود، ووصم الثورة بالسلفية، ومن ثم أطلق سراح «الجهاديين» الذين كان يجب أن يمثلوا هذه السلفية على الأرض، والذين باتوا القوة المسلحة الأكبر، ومن الدول التي أرادت تدمير الثورة خشية أن تصل إليها، فعملت على فرض الأسلمة اعتماداً على الحاجة إلى المال والسلاح، رغم أنها لم تقدم الشيء الكثير، بالضبط لأنها لا تريد للثورة أن تنتصر.

ما هو ضروريٌّ وحاسمٌ الآن هو مواجهة جبهة النصرة وداعش كمجموعتين تخدمان النظام والدول التي تريد تدمير الثورة. لكن كذلك لا بدّ من مواجهة كلّ أشكال السلفية التي تُحمَل على السلاح، فالبديل عن النظام ليس السلفية بل الحداثة والعلمنة والدمقرطة. ليس مستقبل سوريا إسلامياً بأيّ شكلٍ من الأشكال، بل حداثياً علمانياً ديمقراطياً. فالحرية هدفٌ طُرح منذ اللحظة الأولى للثورة، والتخلص من الاستبداد هو ما حرّك وفرض السعي للتخلص من النظام. ولا يمكن لأيّ منظورٍ سلفيٍّ أن يحمل الحرية بل إنه يحمل استبداداً مركباً، في المستوى السياسيّ كما يفعل النظام، والمستوى الشخصيّ، حين يظهر أنه على الشعب أن يلتزم قيماً مطلقةً تجاوزها الزمن، وأن يُحاسَب على أساسها رغم أنها آتيةٌ من القرون الوسطى، وطابعها

قيميٌّ أخلاقيٌّ ماضويّ. وهو الأمر الذي يعني فرض جبريةٍ مطلقة، والجبرية ضدّ الحرية بالضرورة.
يجب أن تدفع استعادة الحراك الشعبيّ إلى هزيمة داعش والنصرة، وتخليص الثورة من كلّ ميلٍ سلفيٍّ عبر كشف ماهيته، و«رجعيته»، وأنه يعيد المجتمع قروناً إلى الخلف. لهذا يجب أن توجّه التظاهرات لتخليص المدن والمناطق من وجود النصرة وداعش، كما حدث في معرّة النعمان وإدلب. وأن يجري توضيح كيف يمكن أن تتحقق مطالب الشعب، والتي تفرض تجاوز السلفية لأنها لا تحمل حلولاً لهذه المطالب، رغم الحقّ في التدين الذي تضمنه الدولة العلمانية.

كما تجب تصفية الحساب مع التيار الليبراليّ الذي تمسّك بمطلبٍ وحيدٍ هو الحرية، متجاهلاً مطالب الشعب الذي أُفقر إلى حدٍّ كبيرٍ بعد تعميم اللبرلة في سوريا في العقد الأخير خصوصاً. وبهذا تجاهل جوهر الأزمة التي فرضت الثورة، إذ أدّت إلى انتشار البطالة والفقر والتهميش، متمسكاً بالخيار الليبراليّ ذاته، ورابطاً مساره بالدول الإمبريالية التي لا تريد لا الحرية ولا التطور لسورية. وبات الكثير منه تابعاً لدولٍ إقليمية، رغم أن الدول الإمبريالية والإقليمية اشتغلت جاهدةً من أجل إجهاض الثورة عبر «أسلمتها» وتفكيكها، ودعم الأصولية لكي تصبح المهيمنة. بالتالي ليس الخيار الليبراليّ ولا العلاقة مع «الغرب» ما يحقق مطالب الشعب السوريّ، لأن كلّ ذلك هو ما أفقر وهمّش الطبقات الشعبية. فالخيار الليبراليّ يعني فتح الأسواق لنهب رأسماليةٍ مافياويةٍ محليةٍ بالترابط مع الطغم الإمبريالية، والاستمرار في تكريس اقتصادٍ ريعيٍّ أساسه النهب والفساد، وليس من نتيجةٍ أخرى لهذا الخيار.

وإذا كانت الثورة قد انطلقت من أجل إسقاط النظام لتحقيق مطالب شعبية، وخاضت وتخوض صراعاً من أجل تغييره، فقد تراكبت عليها مشاريع متعددة، وحُمِّلت أوهاماً عديدةً بالتالي. أولها مشروع تخريب الثورة الذي تمثله داعش والنصرة، سواء لأنها مخترقةٌ أو تعمل لمصلحة دول، أو لأن المنظور الذي تطرحه يجعلها في صدامٍ مباشرٍ مع الشعب في المناطق التي توجد فيها، أي البيئة التي تخلصت من سيطرة النظام، ولهذا تصادمت مع الشعب ومع القوى التي تقاتل النظام، وكانت هذه هي مهمتها. لكن في بنية الثورة، أو من يدّعي الثورة، نشهد صراعاً بين مشاريع تطرح ذاتها كبديل، منها طرح المجموعات السلفية التي تريد إقامة الدولة الإسلامية، وترفض الحرية

والديمقراطية، ولا تتناول بالأساس المطالب الاقتصادية، ومنها المعارضة الليبرالية التي تريد الحرية والديمقراطية (وربما شكلياً فقط) لكنها ترفض المطالب الاقتصادية. ولهذا فإن الصراع في صلب الثورة هو ضد هذه المشاريع، بالضبط لأنها لا تحقق مطالب الشعب، هذه المطالب التي هي جوهر الثورة.
الميل الليبراليّ، كما الأصولية، شوّها الثورة، وحاولا جرّها إلى مستنقعاتٍ مدمرة، لهذا لا بد من تجاوزهما معاً إذاً، وإعادة بناء الأهداف التي تعبّر حقيقةً عن مطالب الشعب. فمواجهة استبدادية النظام ضرورةٌ بالتأكيد، والسعي إلى بناء دولةٍ علمانيةٍ ديمقراطيةٍ مطلبٌ أساسيٌّ في الثورة، إذ يجب أن تعود السلطة للشعب، وأن يصبح المرجعية الأساسية للنظام السياسيّ، وأن يمارس حقه في الصراع الديمقراطيّ، وفي التعبير عن ذاته بأشكالٍ مختلفةٍ سياسيةٍ ونقابيةٍ وغيرها. لكن قطاعاً كبيراً من الشعب يعيش وضعاً معيشياً سيئاً؛ البطالة والفقر والتهميش، وانهيار التعليم والصحة، وهو الوضع الذي فرضته اللبرلة التي تعمّمت في السنوات الأخيرة قبيل الثورة. وهذه الوضعية هي التي جعلته يثور ويتمرّد من أجل تغيير النظام، هذه هي المطالب التي يطرحها، فهو يريد العيش أولاً لكي يكون قادراً على ممارسة حريته.

يفرض هذا الأمر إعادة بناء أهداف الثورة بشكلٍ أبعد من أن يتركّز على إسقاط النظام فقط، فمن يريد إسقاط النظام يريد ذلك من أجل تحقيق مطلبٍ له، وليس لأنه «يكره» النظام، أو لأن النظام مستبدّ، فهو يرى الاستبداد من منظور «ما ينقصه»، أي ما يحسّ به من عجزٍ عن العيش، عن العمل، عن الحصول على تعليمٍ مجانيٍّ وضمانٍ صحيٍّ وعلاجٍ مجانيّ. لهذا لا يمكن تجاهل ما هو جوهريٌّ في الثورة نتيجة مصالحَ ضيّقةٍ لمافياتٍ تريد الحلول محل المافيا المسيطرة، أو ليبراليين موهومين نتيجة انقلاب مواقف بعد أن ظنوا طويلاً أنهم اليسار. فقد أُفقر الشعب بسبب اللبرلة، وليس من لبرلةٍ لا تفضي إلى النتيجة ذاتها. بالتالي يجب أن يكون واضحاً أن هدف الثورة هو تحقيق المطالب الشعبية في العمل والأجر المناسب والتعليم المجانيّ والضمان الاجتماعيّ والصحيّ، وأيضاً بناء دولةٍ علمانيةٍ ديمقراطية. وكلتا المسألتان تفرضان تغيير النمط الاقتصاديّ الريعيّ وبناء اقتصادٍ منتج، فهذا ليس أساس حلّ المشكلات «المطلبية» فقط، بل أيضاً أساس بناء الدولة العلمانية الديمقراطية، التي لا يمكن لمافيا أن تبنيها، ولا يمكن أن تقوم على أساس اقتصادٍ ريعيّ.

إن ما تهدف الثورة إليه هو تغيير النظام الاقتصاديّ السياسيّ من أجل تحقيق مطالب الطبقات الشعبية في الحياة الكريمة، وبناء الدولة العلمانية الديمقراطية، لهذا تجب إعادة طرح المطالب كلها وليس التركيز على إسقاط النظام فقط، أو المناداة بالحرية فحسب. فإسقاط النظام ليس هدفاً قائماً بذاته بل هو مدخلٌ تحقيق مطالب الشعب، هو مدخل إعادة بناء الاقتصاد والدولة بما يحقق مصالح الشعب وليس مصالح فئةٍ مافياويةٍ جديدة، أو مطامح (أو أوهام) نخبٍ تتسم بضيق الأفق، وبالذاتية. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى وضع البلدان التي تحقق فيها «التغيير»، والتي لا زالت الأزمة المجتمعية قائمةً فيها مثل تونس ومصر، بالضبط نتيجة تجاهل المعارضة الليبرالية لأهمية تغيير النمط الاقتصاديّ لأنها تكرّس النمط القائم فلا تلتفت لمطالب الشعب.

هذا هو المطلوب ثانياً، إذ يجب أن تتبلور مطالب الشعب الذي عاد إلى الحراك الشعبيّ. وعلى ضوء ذلك لا بدّ من تجاوز الشروخات التي ظهرت خلال السنوات الثلاث الأخيرة، والتي أنتجت خطاباً «طائفياً» وأحكاماً شوّهت الثورة. لم يشارك كلّ الشعب في الثورة، هذا أمرٌ يحدث في كلّ الثورات، لكن الخطر نتج عن تفسير ذلك انطلاقاً من منظورٍ طائفيّ، وبالتالي «التحشيد الطائفيّ المقابل»، وهو ما فتح الباب أمام تعزيز دور القوى السلفية، وعثور داعش والنصرة على «بيئة طبيعية». لم يُطرح السؤال حول سبب عدم مشاركة العلويين رغم أنهم مفقَرون، بل أصبحت «طائفيتهم» هي ما جعلهم يقفون مع النظام، كما كرّرت نخبٌ «محترمة». ولم يجرِ الانتباه إلى أن كلّ خطاب المعارضة تجاهل الفقر والتهميش، وبالتالي لم يشتغل على استقطاب كلّ هؤلاء المفقَرين، وعلى العكس من ذلك جرى التركيز على السلطة، وقسّم الشعب طائفياً انطلاقاً منها. وهذا ما فرض تجاهل البرجوازية «السنية» التي لا زالت هي القاعدة الاجتماعية للنظام، بالضبط لأن الميل الليبراليّ لا يلقي أهميةً لوضع المفقَرين من قبل هؤلاء. وبهذا لم تجد تفسيراً لعدم انخراط القطاع الأكبر من العلويين (والأقليات) في الثورة سوى المسألة الطائفية. ودون لمس أن هذا المنظور الطائفيّ، الذي ظهر من قبل أطرافٍ معارضةٍ سيطرت على الإعلام، هو الذي كان يخيف من الثورة ويدفع إلى الالتصاق بالنظام كحمايةٍ من «غول السلفية»، الذي تجسّد واقعياً بعد ذلك بفعل النظام والدول الإقليمية وبعض أطراف المعارضة. فقد صبّت جهود الدول الإقليمية وهذه المعارضة في مصلحة السيناريو الذي

قرّره النظام منذ البدء، وتحدّث به كوجودٍ رغم أنه كان متخيلاً بداية الثورة، لكنه تجسّد عملياً في نهاية الأمر.

فقد دعم النظام وجود المجموعات «الجهادية»، ودعمتها دولٌ إقليمية، وأطرافٌ ونخبٌ معارضة. وأخاف النظام العلويين والأقليات من السلفية والإرهاب الأصولي، ولعبت هذه الأطراف على تخويفهم بها كذلك، بالظنّ أن ذلك سوف يوحّد «الأغلبية السنية» ضد «الأقلية العلوية»، وفي هذه المعادلة تنتصر الأغلبية كما توهمت. بينما كانت هذه المعادلة تؤدي إلى الاستعصاء، واستغلال وجود «الجهاديين» لرفض الثورة، والتأكيد على بقاء النظام، أو بقاء بنية النظام ورحيل بشار الأسد فقط. لكنه أدّى إلى شقّ الشعب، ودَفْع جزءٍ منه لكي يدافع عن نظامٍ هو ضدّه أصلاً، خوفاً من غولٍ يتقدم كما صوّر الإعلام وساعدت أطرافٌ في المعارضة. وأيضاً إلى أن «تؤكل» الثورة من قبل المجموعات السلفية التي توافرت بيئةٌ لها بدل تنبيه الشعب إلى أخطارها، وأصلاً منع وجودها من خلال تصفية «الوافدين» من أصقاع العالم، والمدرَّبين لكي يخرِّبوا الثورات كما خرَّبوا المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأميركيّ.

هذا ما جعلني أبدأ بمواجهة السلفية و«تدين» الثورة، وهو الأمر الذي يعني تطييفها بالضرورة. ومن ثم أتناول إعادة بناء الأهداف، أهداف الثورة التي تعبّر عن مطالب طبقاتٍ شعبيةٍ فرضها وضعها المعيشيّ الذي أنتجته البرلة. إذ يجب نقل الأمر من «إسقاط النظام» لكي يكون بديله هذه المجموعات السلفية إلى إسقاط النظام من أجل تحقيق مصالح الشعب؛ المصالح التي تتحدد في الأهداف التي أشرت إليها. سيخسرنا هذا مافيا «سنّيةً» و«نخباً سنّية»، ويفقدنا دعماً موهوماً من دولٍ تقول إنها من «أصدقاء الشعب السوريّ» وهي تحت هذا «الإعلان» تدعم السلفية وتخريب الثورة، لكنه سوف يؤسّس لأن تبقى الثورة شعبية، وأن تضم كلّ الطبقات الشعبية. لهذا يجب أن يتبلور خطابٌ جديدٌ يركّز على المطالب الشعبية، وعلى تغيير النظام من أجل تحقيقها. وأن يجري النظر إلى الشعب كشعبٍ وليس كطوائف، وأن يُدان ويُفضح كلّ من ينطلق من منظورٍ طائفيّ. وأن لا يجري التعميم في الأحكام، فمن قاتل الشعب ليس العلويين بل قوّات النظام التي شكّلها لهذه المهمة، وأيضاً ليس كلّ الجيش الذي انشق بعضه وهرب الكثير من عناصره، ولم يستطع ذلك من تبقى منه. كذلك ليس كلّ من وقف مع النظام عدوّ، بل إنه تقصيرنا في توضيح أهداف الثورة، ورفض أطرافٍ معارضةٍ كشف أخطار السلفية

بل الدفاع عنها، والغرق في خطابٍ طائفيّ. فهذا هو الشعب الذي يجب أن تعبّر الثورة عنه، وأن يجريَ العمل على أن يشارك فيها، بغضّ النظر عن الدين والطائفة والإثنية. هذا الشعب هو من يريد تغيير النظام وليس «طائفة» منه، لأن الثورة تطرح تجاوز المنظور الطائفيّ بالأساس.

لقد دفعت أطرافٌ عديدةٌ من المعارضة، ودولٌ إقليميةٌ وإعلامٌ إقليميٌّ ودوليّ، نحو «أسلمة» الثورة وتطييفها. وكان كل ذلك يصبّ في مسار تدميرها، وكما لاحظنا تدمير سورية، بالضبط لأنها سمحت للنظام بأن يُظهر كلّ وحشيته، وأن يجد «القاعدة الشعبية» التي تقبل أن يزجّها في حربٍ مهلكةٍ أفقدتها خيرة شبابها (الذين هم شبابٌ سوريّ)، كما لأن الأسلمة والتطييف سمحا بوجودٍ «طبيعيٍّ» لداعش والنصرة، ولقوىً سلفية، وهو الأمر الذي أسّس لاستعصاءٍ بالضرورة. لهذا يجب أن نفهم وضع العلويين (والأقليات عموماً) انطلاقاً من كلّ ذلك وليس بعزوه إلى «سببٍ أصليٍّ» يتمثّل في طائفيتهم، فهذه «الطائفية» نتجت عن التخويف و«الطائفية المقابلة»، وبالتالي قَسْم الشعب السوري مسبقاً إلى طوائف، عبر نقل الأرضية من الأرضية المشتركة التي تتمثل في الحرية والدمقرطة والفقر والبطالة والتهميش (أي الأساس الطبقيّ) إلى الانقسام القائم على موروثٍ بات من الماضي.

يجب أن ينتهي هذا الأمر، فـ«الشعب السوري واحد». وإذا كان هذا الشعار جاء ردّاً على خطاب النظام، فإنه اليوم يُطرح ردّاً على خطاب المعارضة والدول الإقليمية وكلّ الدول الإمبريالية. ولا يعني ذلك غضّ النظر عن كلّ المتورطين في القتل والتدمير والاعتقال والتشريد، بل يجب أن يُحاسَب كلّ من مارس ذلك، ولا ينطبق هذا الأمر على طرف النظام فقط بل كذلك على داعش والنصرة وجيش الإسلام، وكلّ من مارس ذلك باسم الثورة.

الثورة هي ثورة الشعب السوريّ، لا ثورة طائفةٍ ضدّ أخرى، وتحمل مطالبه في الحرية والحقّ في العمل والأجر المناسب والتعليم والصحة المجانيين، والبنية التحتية المتطورة، وعلمنة الدولة ودمقرطتها.

وما دام الحراك الشعبيّ قد عاد، ويمكن أن يتوسّع في المرحلة القادمة، لا بدّ رابعاً من تنظيم السلاح وتوحيده، وإخراجه من المدن والبلدات لكي يكون حيث القتال. التشتت القائم يجب أن ينتهي، والربط مع دولٍ خارجيةٍ يجب أن ينتهي كذلك، ويجب العمل ضمن استراتيجيةٍ واضحةٍ تقوم على أساس دعم الحراك الشعبيّ لا أن يكون بديلاً عنه

كما حدث في السنوات الثلاث السابقة، وأن يخضع لمبدأ وطنيٍّ عامٍّ لا أن يصبح عصابةً لطرفٍ من الأطراف أو عصبةٍ موهومة بأنها ممثلة «الذات الإلهية». لا بدّ من أن تحمل الكتائب المسلحة أهداف الثورة بالأساس، لكي تكون معبّرةً عن الشعب.

وفي الأساس يجب أن يكون السلاح هو الرديف للحراك الشعبيّ وليس البديل عنه، وإلا سنعود إلى الاستعصاء القائم، وإلى الاتكال على دولٍ إقليميةٍ ليست معنيّةً بالثورة بل معنيّة بتخريبها. الأساس هو الشعب وليس السلاح، بعكس النظام الذي استخدم السلاح ضد الشعب.

المسألة الأخرى في ما يتعلق بالسلاح تتمثل في الخروج من الطابع المناطقيّ لكي يصبح الصراع شاملاً وليس دفاعياً في الإطار المناطقيّ. ويعتمد هذا على توحيد السلاح وتنظيم فاعليته. لكن أيضاً يجب أن لا يكون السلاح هو السلطة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، بل أن يترك ذلك للشعب لكي ينظم حياته. فالسلطة للشعب وليس للكتائب المسلحة. بالتالي لا بدّ من تشكيل المجالس المحلية التي تدير أمور الحياة اليومية وتنظّمها.

أخيراً، درجت المعارضة على الارتباط بالدول الإمبريالية والإقليمية انطلاقاً من أن هذه الدول هي التي سوف تحقق الانتصار لها، وكان ذلك يشكّل أكبر الضرر للثورة لأن كلّ هذه الدول كانت معنيةً بتدمير الثورة، وباتت مؤخراً تريد رحيل بشار الأسد فقط، دون أن تكون معنيةً بتحقيق مطالب الشعب. لهذا ليس من خيارٍ سوى السعي من أجل الحصول على دعم الشعوب، التي هي معنيةٌ بالتغيير العالميّ، وكثيرٌ منها يعيش الأزمات ذاتها. يفرض هذا الأمر توضيح ماهية الثورة السورية بعد أن تشوّهت بفعل الإعلام الإمبرياليّ و«اليسار الممانع»، وكذلك بفعل سياسات المعارضة التابعة للإمبريالية، والتي تحدثت بخطابٍ طائفيٍّ قذر. بالتالي لا بدّ من خطابٍ يوضّح مطالب الثورة وأهدافها، وطابعها التحرريّ الثوريّ.

لا شك في أن الثورة مستمرّة، وبالتالي لا بدّ من إعادة بناء منظورها وبنيتها واستراتيجيتها. ورغم المفاوضات التي تجري، والتي يمكن أن توصل إلى حلٍّ ما، ما من شكٍّ في أن الثورة ستستمرّ حتى وإن تحقق حلٌّ الآن، إذ إن هذا الحلّ مبنيٌّ من «الأحجار القديمة» التي لا تحمل حلاً مجتمعياً، ربما سوى وقف هذا الشكل من الصراع الدمويّ، وهذا أمرٌ جيدٌ لكنه ليس كافياً، بالضبط لأنه لا يحمل حلاً للمشكلات المجتمعية. وما دامت هذه المشكلات لم تحلّ ستكون الثورة مستمرّة.

رولا أسد: الصورة النمطيّة للمرأة لم تتغيّر... مشاركة المرأة في الجانب السياسيّ شكلية

«صوَر» تحاور الناشطة النسويّة الصحافيّة رولا أسد عن واقع المرأة السوريّة

حاورها: سردار ملا درويش

رولا أسد صحافيةٌ سوريةٌ من مواليد دمشق ١٩٨٣. تحمل إجازةً في الصحافة من جامعة دمشق. بدأت العمل في الصحافة الثقافية والرياضية بعد التخرّج مباشرةً. عملت في المكتب الصحافيّ التابع لمجلس الشعب السوريّ لمدة عام، ثم مديرة المكتب الصحافيّ لمهرجان مساحات شرقية، قبل أن تنتقل إلى ألمانيا عام ٢٠١١ بمنحةٍ تدريبيةٍ في مجال العمل الصحافيّ وتعمل في منظمةٍ لحقوق النساء. عملت أيضاً مع مؤسسة «دويتشه فيلله» الألمانية وصحافيةً مستقلةً مع «راديو هولندا الدولية». بعد ذلك أسّست مع زميلاتٍ لها «شبكة الصحافيات السوريات»، وتشغل حالياً منصب المدير التنفيذيّ فيها.

دعينا نبدأ من عملك كصحافيةٍ وناشطةٍ حقوقيةٍ في مجال المـرأة مع المنظماتٍ والمؤسّسات المحلية والدولية؛ ماذا حققتِ حتى الآن؟

ما استطعت تحقيقه إلى حدٍّ ما هو توضيح أو كسر نمطية التعامل مع النساء أو المرأة السورية في المنابر الدولية التي دُعيت إليها. يعود ذلك إلى العمل والخبرة المكتسبة، وأيضاً أفادني أنني امـرأةٌ سوريةٌ متفهمةٌ لواقع ولثقافة ولتجربة المرأة السورية.

أما أهـم الإنـجـازات فأستطيع اختصارها بمـشـاركـةٍ لي في مهمةٍ استقصائيةٍ مع «الفيديراليّة الدولية لحقوق الإنسان» عام ٢٠١٣، خلال دراسةٍ عن أوضاع السوريات اللاجئات في الأردن، ضمن المخيمات وخارجها، مع فريق عملٍ من جنسياتٍ مختلفة، وكنت السورية الوحيدة، لذا كانَ وجـودي مهماً بحكم معرفتي للواقع والثقافة السوريين. الإنجاز الآخر هو اقترابنا من إنهاء بحثٍ عن صورة المرأة في الإعلام السوريّ الناشئ، والخروج بورقةٍ وتجربةٍ بحثيةٍ في فريق «شبكة الصحافيات السوريات» عن سلوك ودور الإعلام.

كي لا نستبق الأفـكـار.. فكرة العمل في «الجندر» (المساواة بين الجنسين) من أين جاءتك؟

التفكير بالعمل الجندريّ، أو المساواة بين الرجال والنساء، بدأ من عملي في الصحافة في سوريا، فالعمل الصحافيّ كان تحت جناح الدولة. ومن خلال معايشتي للتجربتين؛ تجربة عمل الدولة والعمل في مرحلة الثورة، أدركت أن خيارات العمل الصحافيّ محدودة، وأن الأمر يتطلب إبداعاً، خاصةً وأن العمل الصحافيّ في سوريا ليس محبباً للنساء كثيراً، فالمرأة تصبح محطّ الأنظار وعليها خطرٌ وربما خوفٌ من الاعتقال والانتهاك. تشكل كلّ هذه الأمور نمطيةً في صورة وجود المرأة في الجانب الإعلاميّ. فأذكر، خلال تجربتي في الصحافة الرياضية، أن الأنظار كانت غريبة. وجود امـرأةٍ في ملعب كرة قدم، مثلاً، بين الصحافيين الشباب ليس محبباً (..)! شكلت هذه التجارب مخزوناً لديّ عند وصولي إلى ألمانيا، وكان انعكاس التجربة حاضراً. في أحد مؤتمرات «رابطة الصحافيات الألمانيات» في مدينة ميونخ عام ٢٠١٢ اكتشفت أن هناك شكوى لصحافياتٍ ألمانياتٍ من عدم تمثيلهنّ بشكلٍ كافٍ وواسعٍ في الصحافة الألمانية. كانت هذه نقطة تحوّلٍ ودافعاً للعمل بجهدٍ لتوكيد دور المـرأة في مجال الإعـلام، كانت تجربةً محفزةً ومنحتني طاقةً إيجابية.

(يقول نصر حامد أبو زيد، بما معناه: «إذا أردت قياس تقدّم مجتمعٍ يجب أن ترى إلى أيّ مدىً تحرّر النساء فيه»).

أنـتِ مـن مـؤسّـسي شبكة الصحافيات السوريات، وكـان هدفكم خلق مساحةٍ لتواصل النساء بين الداخل والخارج؛ اليوم أين ترون تأثيركم ودوركم؟

كان تأسيس شبكة الصحافيات السوريات إنجازاً في إنشاء منبرٍ نسائيٍّ سوريٍّ متخصّصٍ في المجال الإعلاميّ، وقد مرّ بمراحل عدّةٍ حتى تطور. كانت الفكرة في البداية أن تكونَ الشبكة ممثلةً بالنساء فقط، لكننا رأينا ضرورة مشاركة الرجل كي يكون هناك عملٌ جماعيٌّ أكثر، ولنشر التوعية بقضية الجندر من خلال كافة الزملاء. غالبية عملنا على شكل دوراتٍ وورشٍ تدريبيةٍ تصل بين الموجودين في الداخل السوريّ والخارج، لتعزيز دور الأفراد بين بعضهم، وخلق التشاركية وتبادل الخبرات بين الطرفين، أي الداخل والخارج.

الشبكة وفريقها يعملون ضمن مجموعةٍ لتبادل الأفكار والمساعدة والمساهمة في جمع المعلومات وتبادلها بينهم.

كيف تقيّمين صورة المرأة السورية في الإعلام المحليّ والإقليميّ والعالميّ؟

سـؤالٌ مهمٌّ في الحقيقة... وفرصةٌ أستطيع خلالها الحديث عن أننا بصدد الانتهاء قريباً من بحثٍ عن صورة المرأة في الإعلام السوريّ الناشئ.

لنبدأ من الإعلام المحليّ. إن إحدى ركائز الثورة السورية هي حرية التعبير، وقد انعكس ذلك عبر وسائل الإعـلام الجديدة وعبر ظاهرة «المواطن الصحافيّ». في عام ٢٠١٣ كانت هناك أكثر من ٣٠٠ مؤسّسةٍ مطبوعةٍ ومسموعة، عدا آلاف المواقع الإلكترونية. حالياً تقلص عدد تلك الوسائل وأفرز الواقع منها نحو ١٠٠ وسيلةٍ لها إيجابياتها وسلبياتها. تمثلت الإيجابيات في كسر الكثير من الخطوط الحمراء والتابوهات المصطنعة، فعملها من الخارج في ظلّ الثورة السورية سمح لها بمساحاتٍ أكثر حرّيةً دون رقابة. كانت النساء موجوداتٍ في تلك الوسائل، ولكن ليس بالطريقة المثلى، فالجميع حـاول مناصرة قضية المـرأة لكن بذهنيةٍ «أبوية» عبر التسلط وإظهار أن النساء دوماً لاجئاتٌ ضعيفات، رغم تبيان عظمتهن. لكن ما الفائدة إذا كانت المرأة تظهر دوماً كضحيةٍ للصراع، ممثلةً بغياب الزوج أو أرملةً ضمن صورةٍ نمطية (النتيجة سلبيةٌ حتى لو كان المنطلق حسن النيّة).

مع بداية الثورة حاول الجميع تبيان صورة المرأة الناشطة والقيادية والفنانة والحرّة.. إلخ. مع مرحلة التسليح بدأ النزوح، وهنا بدأ تصوير المرأة على أنها نازحةٌ وتابعةٌ للرجل. حتى أن المرأة المناضلة هي تلك اللاجئة دون الكفّ عن إظهار ضعفها!

بالنسبة إلى الإعلام الغربيّ كان الأمر أبعد من ذلك، فهو يصوّر المرأة دوماً بنظرة استشراقية على أنها شرقية، مما يعطي نمطيةً سلبيةً أكثر من أن تكون إيجابية. وفي الواقع يقع على الإعلام الإقليميّ والمحليّ الدور الأكبر بحكم فوارق الخبرة بينهما وبين الإعلام السوريّ الناشئ.

بحكم عملك في الإعلام الغربيّ والتخصّص في مجال المرأة السورية، ماذا رأيت في الإعلام الغربيّ ولم ترَيه في الإعلام العربيّ؟

رأيت أمرين: أحدهما إيجابيٌّ والآخر سلبيّ؛ كان الإيجابيّ في مناصرة قضايا النساء والتركيز على نجاح المرأة، وتمثل السلبيّ في إظهار المرأة بصورة نمطيةٍ على أنها ضعيفةٌ وفقيرةٌ ولاجئةٌ وحزينة، دون إظهار الإيجاب وما يبعث الأمل في الحياة.

ما هو تقييم رولا للعمل النسويّ السوريّ بشكلٍ عامٍّ ونحن في عام ٢٠١٦؟ وهل خلق الواقع السوريّ نساءً قياديات؟ (أتستطيعين ذكر إحداهنّ وصلت بجهدها)؟

يُقسم العمل النسويّ إلى ثلاثة مستويات؛ المستوى الثالث منها يسمّى «القاعدة»، والقاعدة هي النساء المواطنات داخل سوريا وخارجها، وفي الداخل تُرجم عمل تلك النساء في المؤسّسات مثل «المجالس المحلية». ففي القاعدة يكون هناك -دوماً- اهتمامٌ شكليٌّ في البداية، وبعده يتمّ التجاهل ولا تأخذ المـرأة حقها في الاستمرارية. أما المستوى الثاني، والذي يمثل ناشطات المجتمع المدنيّ والفاعلات اللاتي يوجدن في منظمات المجتمع المـدنيّ، فهو مستوىً نشيط، فمن بين ١٠٠ مؤسّسة مثلاً هناك ٤٠-٥٠٪ من القيادات النسائية. أما المستوى الأول فهو ضعيفٌ لا على الصعيد السوريّ فقط بل على الصعيد العالميّ، لأنه مستوىً يوصل المرأة إلى سلم القيادات، ويحتاج إلى مناصرةٍ وتأثيرٍ ودورٍ كبيرٍ في مضمار السياسة والمفاوضات.

- «ثقافة «العَيب» في مجتمعنا حدّدت مساحة تحرّك الفتاة منذ الصغر
- أحد خيارات الاهتمام بالجندر أن عمل النساء في الصحافة لم يكن محبّباً في سوريا
- شبكة الصحافيات عملت على مشاركة الجنسين للتشارك في فهم العمل الجندريّ
- طالما أن الصراع قائمٌ لا نستطيع الحديث عن بيئة تحرّر المرأة.. أنا راضيةٌ عن نسبة الكوتا المحدّدة بـ٣٠٪»

في الحالة السورية تُرجِم وجود النساء على المستوى الأول بدايةً بمبادرة «نساء من أجل السلام والديمقراطية»، ومؤخراً بـ«المجلس الاستشاري»، وهو مجلسٌ صريحٌ لمشاركة النساء السوريات. لكن، من وجهة نظري، ورغم أنها مبادرةٌ جيدةٌ من مناصري حقوق المرأة الدوليين، فهي غير كافيةٍ وغير ممثلةٍ للحراك النسويّ السوريّ وماذا يريد! يتألف المجلس الاستشاريّ من ١٢ امـرأةً سوريةً لديهنّ خبراتٌ في حقوق النساء والمساواة بين الجنسين، لكن، بحكم أنه تمّ اختيارهنّ من قبل الأمم المتحدة، فهن موظفاتٌ لتقديم الاستشارة بحكم فهمهنّ للواقع السوريّ. ولكن الفخّ الذي وقعن فيه، ويردن إيقاع الحراك النسويّ السوريّ فيه أيضاً، أنهن يردن تمثيل الحراك النسويّ السوريّ دون اختيارهنّ من الحراك النسويّ في القاعدة كممثلات عن النساء السوريات. لذا فالحراك النسويّ السوريّ ينشط في المستوى الثاني، بينما في المستوى الأول نستطيع أن نقول إنه ربما كان وجود النساء بعيداً عن طاولة المفاوضات يُحدث ضجةً، ولكنه غير كافٍ لتضمين النساء بشكلٍ حقيقيٍّ في المفاوضات.

العمل مع القاعدة هو الأهم لأنه يؤسّس لحراكٍ نسائيٍّ أوسع، ويسهم في وصول النساء إلى مستوياتٍ عاليةٍ في صنع القرار. ولكن يتمّ تجاهل القاعدة لحساب بعض النجاحات الصغيرة والمؤقتة على المستوى الأول. وبالتالي يبقى المستوى الثاني، فضاء المجتمع المدنيّ المتمثل بالمنظمات المدنية، ينشط في الواقع السوريّ، أما الأول فهو خارج إرادة الحراك النسويّ السوريّ ولا يمثلهن.

حقيقةً خلق الواقع السوريّ قياداتٍ سوريةً نسائية. علينا دوماً أخذ الجانبين الإيجابيّ والسلبيّ في الاعتبار؛ فالإيجابيّ جاء مع خلق الفرصة التي قدمتها الثورة بالانفتاح لتأسيس مجتمعٍ مدنيٍ أكثر فعاليةً ونشاطاً مقارنةً بمرحلةٍ ما قبل ٢٠١١. فنساء أمثال «علا رمضان» مديرة مؤسسة بدائل، و«هيفين قاقو» المديرة التنفيذية في مؤسسة بهار، و«مارسيل شحوارو»، و«ميليا عيدموني»؛ جميعهن قياداتٌ شاباتٌ يقمن بجهدٍ أكبر من طاقاتهنّ الإنسانية، فكلاً منهنّ تدير مجموعةً ومؤسّسةً، وقد استطعن خلق أثرٍ في المجموعات العاملة.

هل تستطيعين القول إن المـرأة السورية باتت تشقُّ طريقها بشكلٍ مغايرٍ عن الطابع المجتمعيّ السابق (في حال وصفنا السابق بالسلبيّ تجاه حقوق المرأة وحريتها)؟

سؤالٌ صعبٌ بحكم أن التجربة قائمة. طالما

أن الـصراع حيٌّ فمن الصعب الحكم الآن، المقارنة بين ما قبل ٢٠١١ واليوم تحتاج إلى وقت! لكنني أستطيع القول إن هناك إشاراتٍ لا بأس بها إلى تبدل الأدوار الجندرية وظهور مبادراتٍ تقودها النساء.

رأينا المرأة السورية بصورٍ متعدّدة، من سحلٍ في الشوارع من قبل النظام، ومُجبَرةً على ارتداء لباسٍ معينٍ من قبل فصائل معارضة، ومقاتلةً في صفوف القـوات الكردية... وسبقت كلّ تلك المشاهد رؤية فتياتٍ بلباس العرائس في ساحات دمشق في فترة السلمية؛ كيف تصفين هذه الصور المتعدّدة التي مرّت على المرأة السورية؟

هي صـورٌ متعدّدةٌ بسبب تعدّد النساء السوريات، وجميعها جـزءٌ من الحقيقة والواقع. المرأة التي سُحلت تمّ ذلك لأنها إما ناشطةٌ أو والدة أو زوجة أو امرأة ناشط، وذلك من مبدأ المحاسبة الجماعية. بينما فرض الإسلاميون والمتشددون واقعاً على النساء السوريات لم يكن واقعهن. بالنسبة إلى المقاتلة الكردية أريد التعليق هنا أن الأمر بدا أسطورياً للوهلة الأولى، لكنه ليس كذلك في حال عدنا إلى أن النساء الكرديات مقاتلاتٌ من قبل، وليس الأمر غريباً عليهنّ، لكن الصحافة الغربية صورتهنّ بصورة أسطورية، بينما ذكر مقالٌ واحدٌ -أعتقد أنه نشر في صحيفة «الغارديان»- أنهن مقاتلاتٌ استشهدن في صورٍ نمطية، فمنهنّ من تبيّن أنهن عاطفياتٌ في اتخاذ القرار بالانضمام إلى القوات العسكرية وخوض القتال، وأنهن غير منطقيات، فمنهنّ من استشهدن لقلة الخبرة العسكرية ومهارة استخدام السلاح. من هنا نستطيع القول إن لكل شيءٍ وجهان يشملان المرأة والرجل، ففي المناطق الكردية نرى المرأة الكردية مقاتلةً نعم، لكن أيضاً هناك امرأةٌ كرديةٌ -مثل قريناتها العربيات في سوريا- محرومةٌ من حقوقها المدنية وتعاني من قانون الحضانة والطلاق والإرث. هذا الأمر انعكاسٌ لواقعٍ لا نستطيع التركيز على جانبٍ منه دون الآخر.

رغم إفساح المجال لمشاركة المرأة في جميع الأدوار، لماذا يعتقد البعض أن «الكوتا» النسائية كانت حالةً شكليةً أكثر من أن تكون جوهريةً أو أن (تمثل المرأة المناسبة في المكان المناسب)؟ أيضاً هل نستطيع القول إن استلام امـرأةٍ لقيادة مجلس الشعب السوريّ اليوم ووجود نساءٍ مثل بثينة شعبان في مراكز قياديةٍ يمثل المساواة والجندر في الحالة السياسية السورية أم (..)؟

الكوتا نسبتها ٣٠٪ كما هو معترفٌ عليه دولياً. أحياناً يتمّ البحث في أسباب تحديد النسبة، وبرغم أنه لكسب ودّ الرجال في مجالات العمل لكنه في النهاية أمرٌ منطقيّ، فُرض بعد جهودٍ نسائيةٍ على مستوى العالم. وهو، إن لم يكنّ فاعلاً، يبقى أفضل من استفراد الرجل بكلّ شيء. إلا أن الأنظمة الدكتاتورية، مثلاً، استخدمت هذا الأمر لتبيض وجهها. فمثلاً نظام بشار الأسد كان يعي بأن يكون هناك دورٌ للنساء في كـلّ مـكـانٍ داخـل الحكومة والمؤسّسات، فشاهدنا نساءً وزيراتٍ ومستشاراتٍ وقضاة، لكنهنّ مجرد ديكورٍ ورقم. وهذا الأمر موجودٌ في كلّ الدول التي لا تؤمن بفعالية دور المرأة في المجتمع.

عادةً يكون هناك نقاشٌ لدى التجمع النسائيّ أو الحراك النسائيّ العالميّ حول: «هل نرضى بنسبة ٣٠٪؟»، وكذلك بخصوص موضوع «الشخص المناسب في المكان المناسب». من وجهة نظري لا بدّ من عدم الاستغناء عن الاثنين، فلو تحدثنا عن الواقع السوريّ نحن في حاجةٍ إلى دور المرأة بنسبة ٣٠٪ في كلّ مفصلٍ حتى في أصغر قريةٍ ومدينة، ليكون هذا نشاطاً معتاداً للمجتمع على مشاركة المرأة، مما يساعد في زيادة النساء المؤهّلات. أما بالنسبة إلى المناسب فحقيقةً دوماً نتساءل: هل هذا الرجل المناسب في المكان المناسب؟ ينطبق الجواب نفسه على المرأة.

تمثيل المرأة في رئاسة مجلس الشعب السوريّ، أو وجود أمثال بثينة شعبان في مكانٍ قياديٍّ في سلم الدولة، هو أمرٌ شكليٌّ أكثر من أن يمثل المساواة بين الجنسين «الجندر» وتكافؤ الفرص. هنّ واجهةٌ شكليةٌ لنظام دكتاتوريٍّ يحاول تسويق نفسه على أنه نظامٌ علمانيٌّ متحرّرٌ يناصر قضايا النساء، بينما في النهاية وجود المرأة في ذاك المكان لا يؤثر على شرعية أو سحب شرعية النظام مثلاً، ولكن يبقى له تأثيرٌ مستقبليٌّ بأن التاريخ سيكتب بأن امرأةً في هذه الحقبة استلمت رئاسة مجلس الشعب.

لنتختم حوارنا رولا بسؤال.. ماذا تعني ثقافة «العيب» في المجتمع السوريّ بالنسبة إليك كامرأة؟

تبدأ ثقافة العيب مع الفتاة منذ الطفولة، عندما يُعتبر لعبها بكرة القدم وهي ترتدي «الـتـنـورة» (عـيـب)، بينما يلعب الطفل بـ«الشورت» وهذا أمرٌ عاديّ. عندما يبكي الطفل يقولون له (عيب)؛ أنت رجلٌ يجب أن لا تبكي، بينما الفتاة لا بأس. إذا ضحكت الفتاة بصوتٍ عالٍ (عيب)، بينما الطفل لا بأس. هذه ثقافةٌ تبيّن الاختلاف والتفرقة منذ الصغر. والـ(عيب) حقيقةً هو تحديد مساحة الحرية والتحرّر منذ الصغر، سواء للفتيات وأيضاً المساحة التي يستطيع الطفل أو الصبيّ أن يعبّر عن مشاعره فيها.

المثليَّة الجنسيَّة، واقعٌ مرئيٌّ وصدٌّ اجتماعيٌّ وإعلاميّ

جوان تتر

«على الرغم من اختلاف حالتي وعلم أهلي بهذا التغيّر، إلّا أنني لا أجد نفسي مختلفاً عن أحد»، هكذا يقول (مصطفى) /٢٥/ عاماً من مدينة عامودا. ويتابع: «تعرّضت لمواقف عديدة خلال حياتي بسبب مثليّتي، وفي زمن الحرب تضاعفت الفوضى وبتُّ الآن أكثر تعرّضاً للإزعاج». يضحك: «وأنا مجرمٌ وفقاً للدستور السوريّ، أو أُعامل معاملة المجرم إن جاز التعبير. والقوانين حاليّاً في تزايدٍ ولا علم لديّ بما سيؤول إليه الحال».

لم يكن الاهتمام بالمثليين شائعاً قبل الثورة في سوريا، ولكن مع بداية الحراك الثوريّ بدأت محاولاتٌ خجولةٌ للدفاع عن حقوق هذه الفئة البشريَّة في وسائل إعلام متعدِّدة كنوعٍ من التغيير أو محاولةً لتجسيد الثورة.

وبحكم الفوضى الحاصلة في القوانين والدساتير تمّ تأجيل النظر في مواضيع مثل (الشذوذ الجنسيّ) إلى إشعارٍ آخر من قبل القائمين على أمور الثورة في الخارج والداخل، هو ليس تأجيلاً بقدر ما هو تهرّبٌ في أغلب الأحيان. لكن، على الطرف الآخر، ثمّة حياةٌ مستمرّةٌ لهؤلاء في الداخل، تشوبها التعاسة أحياناً، وتتأرجح بين الخوف والرغبة في الخروج من بلدٍ ينظر إليهم بعين الريبة أحياناً أخرى.

يقول (مصطفى): «لديّ أصدقائي الذين أسهر برفقتهم ونتناقش في بعض المواضيع السياسيَّة، ولكن غالباً ما ألقى نفسي وحيداً للغاية. وفي ظلّ التخوّفات الكثيرة من القوات الأمنيَّة الكردية، التي سبقت وأن ألقت القبض على حالاتٍ مشابهةٍ لحالتي، أبقى كاتماً سرّي في داخلي، لعلّ شيئاً ما يتغيَّر في ظلّ التغيّرات العظيمة التي تحدث بين الفينة والأخرى».

ميشيل ليس شاذّاً

في أحد أحياء مدينة القامشلي، الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية، يعيش (ميشيل) في بيته وحيداً مع والده الطبيب الذي لا يعيره أيّ انتباهٍ وكأنّه شبه عارٍ يلاحقه أينما حلّ!! لا يخفي (ميشيل) قرفه من الواقع الذي يحيط به بسبب الإزعاجات التي يسبّبها الأهل والأقارب أحايين كثيرةً بناءً على خلفيّة ميوله الغرائزيَّة غير المرغوب فيها في المجتمع الذي يحيى فيه. يقول: «لا أجد نفسي شخصاً مختلفاً بسبب مثليّتي، ولستُ آبهاً لما يحصل الآن حول العالم، فقط أريد حريَّةً أستطيع من خلالها التعبير عن مكنوناتي (اللا طبيعية) مثلما ينعتونني. بعض الأحيان أفكّر في ثورةٍ أقودها أنا لأحصل على حقوقي وحقوق من يشبهونني، وهم كُثرٌ في هذا البلد». يعمل ميشيل في أحد المحلات التي تبيع أفلاماً سينمائيَّةً يستوردها من خلال بعض الأصدقاء في تركيا، أو يحصل عليها من خلال قنوات الإنترنت التي تملأ

الشبكة العنكبوتية حول العالم، لينسخها بعد ذلك على أقراصٍ مدمجةٍ ويبيعها أو يحتفظ بها. يقول (ميشيل): «أتاح لي عملي في هذا المجال الفرصة للتعرّف على أوضاع من هم مثلي حول العالم من خلال الأفلام التي تستعرض مثل هذه الحالات. وكم أغضب حين أرى تقبّلاً -ولو جزئيّاً- من قبل الأوروبيين، في حين لا أرى سوى الصدّ من أبناء بلدي. لا بل يسعى الأوروبيون في الآونة الأخيرة إلى استقطاب أكبر عددٍ من المثليين كي يشكّلوا ورقةَ ضغطٍ على السلطات العالميَّة، السياسيَّة منها والدينيَّة». وعند سؤاله: أتفكّر في الهجرة؟ يقول: «نعم، أحاول ذلك ولكن الظروف ليست مواتيةً بعد. فالطرق مغلقةٌ أمام السوريين من قبل كلّ السلطات في العالم». يصمت قليلاً ثم يتابع بشكلٍ صادم: «يقولون إن سوريا تشهد ثورة، أليس كذلك؟ إذاً، والحالة هذه، على الثورة أن تعني تغييراً في كلّ شيء، ليس فقط الإطاحة بنظامٍ كان ينتج الإرهاب ولا يزال. أيمكن لأيّ سلطةٍ أن تقارنني، أو تقارنَ من هم مثلي، بمصنّعي الإرهاب ومصدّريه إلى العالم؟ لستُ بصدد الدفاع عن حالتي، ولكن على الأقلّ أنا مواطنٌ وأعاني من تغييراتٍ وميولٍ في داخلي ليست إجراميةً (بمعزلٍ عن القوانين والدساتير الموضوعة من قبل بشرٍ مختلفين عن حالتي ربما، والتي تمنع هكذا أمور!!). فعلى الثورة أن تعني حقوقاً وإبرام عقودٍ اجتماعيَّةٍ تعطي المجال للمختلفين -وفقاً لوجهة نظر المجتمع- لأن يجدوا لأنفسهم مكاناً في تنمية هذا المجتمع الذي يخسر يوميّاً آلاف الخبرات الشبابيَّة بسبب الأوضاع الأمنيَّة والقانونيَّة في المناطق التي يتمّ تحريرها من أمن ومؤسّسات النظام السوريّ».

الثورة السوريَّة والتغيير

لم تسهم وسائل الإعلام أو التطورات الحاصلة في إحداث تغيرٍ جذريٍّ في ما يتعلّق بموضوع المثليَّة الجنسيَّة، ولربما اقتصر الأمر على إمكانيَّة الخوض في تفاصيل هذه الحالات عبر وسائل الإعلام البديل التي نشأت مؤخّراً، والنقاشات الخجولة في بعضها، كنوعٍ من إظهار التقبّل الخفيّ وإمعاناً في حريَّة هذه النماذج البشريَّة من قبل البعض لا أكثر. وكانت هناك تجارب عديدة، ومنها -على سبيل المثال- مجلّة (موالح) التي تصدر وتُطبع في تركيا وتهتمّ بهذه الأمور، إضافةً إلى المواد الإذاعية المنتجة من قبل القائمين على هذه المجلّة كنوعٍ من الترويج للفكرة ربما، أو الإشارة إلى هذه المعضلة، وبطريقةٍ إلكترونيةٍ بهدف الانتشار. وإن تمّ التطرُّق إلى المؤسّسات الأمنيَّة القائمة بعد دحر قوّات النظام السوريّ من بعض المناطق، فيختلف الأمر حسب توجّهات الفصائل المسيطرة. ففي الرقّة، عاصمة تنظيم داعش، ظهرت حالاتٌ تعاقب كلّ من تُكتشف مثليَّته وبطرقٍ هي الأقسى خلال عمر الثورة. «يُذكر أن تنظيم الدولة الإسلامية المعروف بـ(داعش) كان يرمي من يلقي القبض عليهم بتهم المثليّة الجنسيَّة من أسطح بناياتٍ مرتفعةٍ وبوجود جماهير تتابع هذه الحالات، ومن ثمّ نشرها على المنابر الإعلاميَّة التابعة له».

وفي مدينة القامشلي، التي باتت الآن منظّمةً من ناحية الهيئات والمؤسّسات التي تتابع سير الحياة اليوميَّة والاحتياجات القانونيّة والدستوريَّة، لا يزال هذا الأمر طيّ الكتمان ولم يظهر نقاشه إلى الملأ لاعتباراتٍ عديدةٍ لعلّ أهمها الانشغال بأمورٍ أخرى معيشيَّةٍ وقانونيَّةٍ مختلفة. وقد شهدت المنطقة حالات زواجٍ مدنيٍّ كثيرةً تمّ الإعلان عنها عبر وسائل الإعلام ومتابعتها بشكلٍ علنيٍّ، إلّا أنّ التطرُّق إلى المثليَّة الجنسية لا يزال خفيًّا نوعاً ما. وفي هذا الصدد يقول أحد موظفي مكتب الجريمة المنظّمة التابع للإدارة الذاتيَّة (رافضاً الكشف عن اسمه): «حالات إلقاء القبض على المثليين الجنسيين، أو الشكاوى التي تَرِد من السكّان حول هذا الأمر، قليلة، وتصل إلى نسبة الـ٥٪. يتمّ التصرّف بناءً على مقتضيات المصلحة العامّة، وتتمّ المعاقبة اعتماداً على الأعراف والتقاليد المأخوذ بها في المنطقة والرّافضة لهذا الموضوع»، دون خوضٍ في تفاصيل أخرى تتعلّق بالإحصاءات الدقيقة حول هذا الموضوع.

آراءٌ اجتماعية

يقول أحد المهتمّين: «لا يزال الوقت مبكراً للحديث عن حقوق هذه الفئة من المجتمع، والتي يمكن النظر إليها -من وجهة نظرٍ حقوقيَّة- على أنّها جزءٌ من حقوق المجتمع أو جزءٌ من حريَّة التعبير لدى الأفراد إن جاز الكلام هنا. لكن، عموماً، المجال واسعٌ جداً، وتمكن مناقشة سبل وضع الحلول الممكنة. وعلى الدوام تحتاج القضايا الحسَّاسة التي تتعارض مع الأعراف والتقاليد إلى جهدٍ أكبر ومحاولةٍ لاستيعاب الأمر بأضرارٍ قليلة». ومن جانبه يرى الإعلاميّ (زانا عمر) أنّ «التغيير لا يُقاس إلّا بمدى حصول كلّ فردٍ، باختلاف توّجهاته، على جزءٍ ولو يسيرٍ من حقوقه، لكي يكون التغيير حاصلاً بالفعل وبنسبٍ مقبولة. بالنسبة إلى المثليَّة الجنسية لا يمكن الخوض في تفاصيل هذا الموضوع حالياً، حتى عبر وسائل الإعلام المحليَّة الناشطة ضمن المدن الكرديَّة، لأن الإعلام المحليّ يركّز حالياً على الأوضاع المعيشيَّة والتجاذبات السياسيَّة، ومجرّد التلميح إلى مواضيع المثليَّة الجنسية يعتبر مغامرة، لأسبابٍ تتعلّق بالعادات الاجتماعيَّة الموروثة والتقاليد المتوافرة، والتي يحتاج تغييرها إلى تطور الإعلام بادئ ذي بدءٍ ثمّ إمكانيَّة الخوض في التفاصيل وفتح حلقات نقاشٍ لإقناع المجتمع بضرورة تقبّل هذه الفئة». ثم يكمل: «للأسف، المثليون الجنسيون في نظر كلّ المجتمع تقريباً هم مرضى بحاجةٍ إلى علاجٍ نفسيٍّ حقيقيّ. وتصل درجات

الكره حتّى إلى النّبذ واعتبارهم يسيئون إلى وجه المجتمع!! كما أنّ هناك صدّاً قانونياً ودينياً ضدّ هذه الفئة. وفي هذه الحالة يغدو أمر الإقناع صعباً، على الأقلّ إعلاميّاً في الوقت الرّاهن، ناهيكَ عن الأزمات التي سيسبّبها الحديث في هذا المحور على العلن، بالرغم من ضرورة ذلك إن عاجلاً أم آجلاً».

كيف ينظر القانون إلى المثلية

يقول المحامي (جاندي خالدي): «جرّم القانون السوريّ المثلية الجنسية صراحةً في المادة ٥٢٠ من قانون العقوبات التي تنصّ على أن: «كلّ مجامعةٍ على خلاف الطبيعة يعاقَب عليها بالحبس حتى ثلاث سنوات». والواضح أنّ المشرِّع عبّر عن المثلية الجنسية كـ«مجامعة على خلاف الطبيعة». ورد هذا المصطلح حصراً في المادة ٥٢٠ من قانون العقوبات، في الوقت الذي لا يوجد أيّ ذكرٍ للمثلية الجنسية في الدساتير السورية، ومنها ذلك الصادر مؤخراً عام ٢٠١٢. من ناحيةٍ أخرى، يعدّ المشرِّع السوريّ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسيّ والأساسيّ للتشريع، وذلك كما ورد في الدستور، وعليه فإنّ ما جاء من تجريمٍ للمثلية الجنسية يتماشى مع الإطار العام للتشريع في سوريا. ولا مندوحة من القول إن موضوع المثلية يحرَّم حتى نقاشه في الشريعة الإسلامية والفقه الإسلاميّ الرافض لها. سوريا، التي وقعت على اتفاقياتٍ متعدّدةٍ في ما يخصّ الحقوق والحريات العامة، ابتعدت تماماً عن الاهتمام بالمثليين، ولم تعترف بهم ولا بحقوقهم. بل إنها اعتبرت نشاطهم سواءً الجنسيّ أو حتى الوجوديّ، أمراً غير قانونيّ، لا بل يستحق العقاب أيضاً. توصل الكثير من المثليين إلى حقوق الاعتراف بهم في الكثير من دول العالم، مع وجود محاولاتٍ مماثلة في بعض الدول العربية. وبغضّ النظر عن اعتبار المثلية سلوكاً خاطئاً أو شاذاً حسب الكثير من الآراء، وبغضّ النظر عن المحاولات الرامية إلى شرعنة المثلية.. إلا أن وجودها يفرض على المجتمع تقبل المثليين، فهم -وبغضّ النظر عن كلّ شيء- أفرادٌ منه.

حالاتٌ مخفيَّةٌ لدى الإناث:

في ثانويات المنطقة أيضاً، والتي تعرف بفصل الفتيات عن الفتيان، تنتشر بعض الحالات التي توصف بغير السويَّة من وجهة نظر المجتمع والعادات. ففي أكبر ثانويات الإناث في القامشلي اشتهرت ٣ فتياتٍ وجدن أن مصارحة من حولهنّ بميولهنّ الجنسية لن تؤثر على شعبيتهنّ.

تُنعَت (فريدة)، التي تفضّل أن تتمّ مناداتها بـ(فريد)، بـ«قبضاي المدرسة»، فما عدا البنية الجسدية الضخمة، هي دائماً من تبعد الشبان الذين يقفون قبالة المدرسة عن الفتيات، وقد يصل الأمر بها أحياناً إلى التشاجر معهم. ورغم أن فتيات الثانوية لم يعتدن رؤية من تخالفهنّ في الملبس والبنية والميول، إلا أن (فريدة) استطاعت أن تقنع الجميع بأن كلمة «بحبك» المكتوبة على قصاصة ورقية صغيرة داخل مقعد إحداهنّ هو أمرٌ طبيعيٌّ جداً. واستطاعت أن تجعل «التلطيش» والكلمات المعسولة المرمية في ممرّات الثانوية في أوقات الفُرص التي تتكرّر مرتين يومياً في الدوام المدرسيّ، أمراً طبيعياً، بل وحتى محبباً لدى الأغلبية. وإلى جانب صديقات (فريدة) وُجد من الفتيات من اشتكين إلى إدارة الثانوية حول تصرّفاتها، وكان الجواب دائماً مثيراً للاستغراب، ففي المجتمع الذي يستهجن أيّ تصرفٍ ذكوريٍّ من قبل الإناث، تطلب إدارة المدرسة من المشتكية أن تبتعد عن فريدة. قد ينبئ هذا التصرف بالنسبة إلى الطالبات بمستقبلٍ يرضى بما يسمّى بالسحاق، إلا أنّ العائلة التي تمثل (فريدة) ابنتها الوحيدة تتغلب على ميولها ظاهرياً بإلزامها أن ترتدي ككلّ من يماثلنها في الجنس حتى وإن اختلفت عنهنّ في الميول، لتخفي -مجبرةً- عينيها ببعض التبرّج، كي يتمّ تذكرها كحالةٍ «شاذة» ترافقت مع المراهقة التي تصفها كتبها المدرسية بمرحلة التغيّرات الجسمية والنفسانيَّة.

صادفتُ فريدة منذ أشهرٍ لأوَّل مرّة بعد انتهاء الثانوية، يبدو عليها الخجل من الأنوثة التي تستحي من إظهارها، تبدي خجلاً عند إلقاء التحية، وكأنها تقول: هذه ليست أنا... هذا ما أرادوا منّي أن أكون عليه.

عدسة: مالك رجب - حمص

عدسة: Andrii Borovskyi - سروج

عدسة: جيان حج يوسف - القامشلي

السوريون في الأردن
بين سندان البحث عن الحياة وبين قوانين العمل

عاصم الزعبي

خرج أحمد وزوجته وطفليه من مدينة درعا إلى الأردن، حاله كما هي حالاتٌ كثيرة؛ أُجبروا على ترك كلّ شيءٍ سوى حقيبة ملابسهم، ليحطّ بهم المطاف في إحدى مدن الشمال الأردنيّ القريبة من الحدود السورية. كانوا يعتقدون أن إقامتهم لن تطول؛ ربما شهراً، شهرين، ثلاثةً على الأكثر.

كانوا قد ادّخـروا مبلغاً بسيطاً من المال فاستأجروا شقةً مفروشة. مضت ستة أشهرٍ دون أن يتغيّر الوضع في سوريا، لم يتمّ إيجادُ حلٍّ للأزمة ولا مجال للعودة. نفد المال الذي كان معهم مع ارتفاع تكاليف الحياة في الأردن، فكان لا بدّ من ترتيب حياتهم بشكلٍ يناسب وضعهم الجديد، فبدأت رحلة البحث عن العمل. ليتمكن أحمد من العمل في سوبر ماركت لمدة ١٠ ساعاتٍ يومياً بأجرٍ لا يتجاوز ١٠ دولاراتٍ في اليوم، لا يكفي لسدّ احتياجات طفله الرضيع وبعض الأمور المنزلية المحدودة جداً.

ولم يخطر لأحمد أنه سيواجَه بقانون عملٍ سيشكل عائقاً أمامه في الاستمرار في عمله لأنه يعمل دون ترخيص. تمّ توقيفه من قبل إحدى الدوريات التابعة لوزارة العمل، واقتيد إلى السجن لساعاتٍ حتى وقّع على تعهدٍ خطيٍّ بأنه لن يعمل في المستقبل دون الحصول على الترخيص اللازم.

في تلك المرحلة كانت رسوم استصدار ترخيص العمل تتراوح بين ٤٥٠ – ٥٥٠ دولاراً.

لم تكن تلك مشكلة أحمد وحده، بل كانت مشكلةً عامةً لغالبية اللاجئين السوريين في الأردن. وبـدأت تطفو على السطح وتتسع بعد ازدياد عدد السوريين هناك، والذي وصل إلى نحو ١,٤ مليون لاجئٍ حسب تقديرات الحكومة الأردنية، منهم حـوالي ٦٢٥ ألفاً مسجلون لدى مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

كان لتعاطف الشعب الأردنيّ، الذي تربطه بالشعب السوريّ صلات قرابةٍ ونسب، وبشكلٍ خاصٍّ مع أبناء محافظة درعا، دورٌ مهمٌّ في تسهيل إيجاد فرص عملٍ للسوريين بعيداً عن التراخيص ذات الرسوم الباهظة، إذ قدّرت العمالة السورية غير المرخصة بحوالي ١٤٠ ألف عامل، ولكن من وجهة نظر الحكومة الأردنية كان لا بدّ من إيجاد حلٍّ منطقيٍّ لهذه الأزمة.

فبعد مؤتمر المانحين الذي عقد في العام ٢٠١٦ تعهدت الحكومة الأردنية بإيجاد فرص عملٍ للاجئين السوريين بشكلٍ مساوٍ -وفق القانون- للعمالة الوافدة من الدول الأخرى.

أولاً: التسهيلات التي قدّمها قانون العمل الأردنيّ للاجئين السوريين

لا بدّ من التمييز بين مرحلتين في هذا الصدد:

المرحلة الأولى: قبل صدور القرار القاضي بمنح تراخيص العمل: إذ لم يكن القانون يسمح لجميع السوريين بالانخراط في سوق العمل. فقد كان ترخيص العمل يتطلب شروطاً معينة؛ فيجب أن يكون السوريّ قد دخل المملكة من أحد المعابر النظامية أو عن طريق المطار، إضافةً إلى التكاليف المرتفعة كرسوم، التي تصل إلى ٥٥٠ دولاراً.

المرحلة الثانية: بعد صدور قرار تراخيص العمل بتاريخ ٧ آذار ٢٠١٦، والقرار اللاحق بتاريخ ٦ نيسان ٢٠١٦، والذي ينصّ على إعفاء طالبي

تصريح العمل من السوريين من التكاليف السابقة، والاقتصار على رسوم وطوابع بقيمة ١٠ دنانير أردنية، أي حوالي ١٦ دولاراً.

وبناءً على هذا القرار يطبّق على العمالة السورية ما يطبّق على العمالة الوافدة الأخرى من قوانين بعد إعطاء تصريح العمل، ومن ذلك الضمان الصحيّ والاجتماعيّ. ويستطيع السوريون العمل في المهن غير المغلقة أمام العمالة الوافدة، ومنها الأعمال الزراعية وأعمال الإنشاءات وأعمال النظافة العامة.

وفي نهاية شهر حزيران من العام الحاليّ تمّ تمديد العمل بإعفاء السوريين من رسوم استصدار تصاريح العمل لمدة ثلاثة أشهرٍ أخرى ابتداءً من الأول من تموز.

ثانياً: الإجراءات التي يتّبعها السوريّ للحصول على تصريحٍ للعمل في الأردن

يجب عليه التقدّم إلى مكتب وزارة العمل في المدينة التي يقيم فيها -بعد أن كان التقدّم بهذا الطلب سابقاً يتمّ حصراً في وزارة العمل في العاصمة عمان- مصطحباً الوثائق التالية:

١: بطاقة الخدمة الخاصّة بالجالية السورية، أو ما تعرف بالهوية الأمنية الممغنطة.

٢: ورقةٌ من الضمان الاجتماعيّ.

٣: فحصٌ طبيٌّ مخبريٌّ للأمراض السارية.

كما يجب على صاحب العمل الحضور شخصياً إلى مكتب العمل في المدينة ويقدّم المعاملة، وفيها:

١: رخصة المؤسّسة التي يملكها أو يديرها.

٢: السجل التجاريّ لمؤسّسته.

٣: إشراك العامل الـسـوريّ في الضمان الاجتماعيّ.

٤: إبراز صورةٍ عن بطاقة الهوية الشخصية.

٥: دفع الرسوم البالغة ١٠ دنانير أردنية.

بعد تقديم الأوراق أعلاه من الطرفين يتمّ إعطاء تصريح العمل للعامل السوريّ، الذي يستطيع مباشرة عمله فور أخذه.

ثالثاً: إمكانية الاستثمار في الاردن من قبل المستثمرين السوريين

هناك تسهيلاتٌ مقدمةٌ للمستثمرين السوريين في الأردن، بشرط أن لا يقلّ رأس مال الشركة المسجّلة عن ٥٠ ألف دينارٍ أردنيّ.

وتتركّز الاستثمارات السورية هناك في القطاع الصناعيّ بشكلٍ خـاصّ. وبلغ عدد شركات السوريين المسجّلة في الأردن حوالي ٥٠٠ شركة، منها ٣٤٠ سُجّلت في العام ٢٠١٢ فقط. وقد نجحت غالبية الشركات السورية في أعمالها بشكلٍ لافـت حتى الآن، وجذبت المواطن الأردنيّ والعربيّ إلى منتجاتها.

وتعكف الحكومة الأردنية حالياً على منح تسهيلاتٍ إضافيةٍ للمستثمرين السوريين، منها إعطاء إقامةٍ واستصدار رخصةٍ لقيادة السيارات وغير ذلك.

رابعاً: أوضاع العامل السوريّ في ظلّ قانون العمل الأردنيّ

كان لصدور القرار بتسهيل منح تراخيص العمل للسوريين في الأردن دورٌ مهمٌّ في حماية العامل السوريّ، الذي أصبح تحت مظلة قانون العمل، من عمليات الابتزاز واقتطاع قسمٍ من الأجور والطرد التعسفيّ من قبل بعض أرباب العمل. إذ يستطيع العامل السوريّ، في حال تعرّض لأيّ نوعٍ من أنواع الظلم المبيّنة أعلاه، التقدّم بشكوى إلى مكتب العمل في المدينة التي يقيم فيها حتى يستوفي حقه بشكلٍ كامل، وهذه من الأمور الإيجابية لهذا القانون.

بلغ عدد التصاريح الممنوحة للعمال السوريين حتى تاريخ ١١ تموز حوالي ٢٠٢٨٢ تصريحاً، من المتوقع أن تتضاعف خلال الأشهر الثلاثة ابتداء من ١ تموز ٢٠١٦.

منذ بداية الثورة يحاول السوريون التأقلم مع الحياة في بلدان اللجوء ومنها الأردن، رغم التقارب في البيئة والعادات والتقاليد. وجاء قرار وزارة العمل ليسهّل أوضاعهم للعمل في ظلّ القانون الذي يشكل حمايةً وضمانةً لهم. ورغم ذلك يبقى ألم اللجوء هو المسيطر عليهم، ينتظرون تلك اللحظة التي يحزمون فيها أمتعتهم للعودة إلى الديار في بلدٍ لم يعرف بعد طريقاً للاستقرار.

الدعارة.. الحديقة الخلفيّة للحرب

نضال يوسف

- زادت بنسبة ٣٧,٥٪ والحماية الاجتماعية غائبة
- نساء: الفقر غيّر مسار حياتنا، وعلى الحواجز تمتهن كرامتنا
- ناشطةٌ إنسانية: نساءٌ يصطحبن أطفالهنّ إلى بيوتٍ مشبوهة

قهرت الحرب في سوريا المرأة؛ استباحت جسدها بشكلٍ غير إنسانيّ، وحولته إلى ساحة معركةٍ روّادها أصحاب المال، وتدفع الفاتورة كلّ امرأةٍ مقهورةٍ أو فقيرة، لا مال تملكه، ولديها أفواهٌ جائعةٌ وبطونٌ تزأر. قد يسميها البعض دعارة، رغم قسوة الكلمة، ودلالتها غير الأخلاقية، لكنها -في رأي العديد من النسوة اللواتي التقتهنّ مجلة (صوَر)- مصدر رزقٍ لمواجهة الفقر، وبابٌ لتأمين رغيف خبزٍ أو حبة دواء. وتمكنت (صوَر) من الحصول على بياناتٍ تعكس تنامي ظاهرة الدعارة بسبب الحرب في السنوات الأخيرة، إذ إنها ارتفعت بنسبة ٣٧,٥٪، في ظل غياب الحماية الاجتماعية، وتزايَد عدد ضحاياها.

عبوديةٌ جديدة

بلا إرادة، دفعت الحرب في سوريا عدداً من النساء إلى العمل في مهنٍ غير مرغوبةٍ مجتمعياً، وأسهمت الفاقة والحاجة وتغلغل الفقر في شرعنة هذه المهن. إلا أن بيع الجسد، كما ترى حليمة (٢٢ عاماً)، التي دفعتها ظروفها إلى العمل في شقةٍ مفروشة، هو أقذر أنواع الاستعباد في القرن الحاليّ. وتتساءل: بماذا يختلف عهد العبودية عن شراء جسد المرأة بالمال؟ وتتابع حليمة التي تقطن في دمشق بعد نزوحها من إدلب: إن الظروف القاهرة، والحالة المعيشية التي فرضتها الحرب، جعلت من بيع الجسد فرصةً للمحتاجات.

حلت الضائقة المعيشية على الناس كارثةً حقيقية. المستويات المعقولة للفقر قبل الحرب، والتي تراوحت بين ٩٪ فقر مدقع إلى ٣٠٪ فقر غير عميق، كان يمكن احتمالها مجتمعياً. أما الآن فتكفي الإشارة إلى مستويات الفقر العميق التي تجاوزت -وفقاً للإحصاءات المختلفة- ٨٠٪ من السكان، لمعرفة حجم الكارثة وما ينطوي تحتها من مآسٍ. ويبيّن أحدث تقريرٍ لمنظمة الهلال الأحمر العربيّ السوريّ أن ١٣,٥ مليون مواطنٍ يحتاجون إلى المساعدات. لم تعد هذه الأرقام صادمةً لأن الكارثة أعمق بكثير، ومشاهد العنف الجسديّ ضد النساء تفوق التصوّر. تقول رباب (١٩ عاماً)، وهي ناجيةٌ من أعمال العنف: عندما هاجم مسلحون قريتنا، بريف حماة الشرقيّ، اختاروا الفتيات ووضعوهنّ في بناءٍ معزول. كنا وسيلةً لمتعة هؤلاء الذين كانوا يقتلون فينا الإنسانية. مقاتلٌ داخلٌ وآخر خارج. ذقنا الأمرّين، وكان ينقصنا فقط حفلات الاغتصاب الجماعيّ. وتتابع: ذهب المسلحون وبقينا بلا شيء. فقدنا كرامتنا وإنسانيتنا، والآن ليأت كل رجال العالم لينامو معي. وتجهش بالبكاء لتذكّرها الأيام المريرة التي قضتها كآلة تسعى مرغمةً إلى إسعاد شخصٍ بهيئة إنسان، ولا يحقّ لها توجيه أيّ تهمةٍ له. متسائلةً: ألا يعدّ هذا أخطر من ممارستنا الدعارة؟

تعدّ المذبحة النسائية، أو أكوام اللحم الأبيض المعروض في سوق نخاسة القرن الحادي والعشرين، جريمةً مروّعةً برأي رنا (٢٠ عاماً) الهاربة من ريف حلب، والتي تحدثت عن تجربتها المريرة بقولها: قضيت ساعاتٍ في أحضان أشباه الرجال. أتوا بشهواتهم الجنسية ومالهم الوفير كزبائن يبحثون عن بضائع وسلع. هذا هو منطق العمل الرديء وقانون السوق السوداء. معتبرةً أن الحرب والظلم والفقر دفعت بها إلى الطريق الذي لم تكن تفضّله، وقضت على أحلامها في تكوين أسرة.

وحشية الإنسان

أدت الحرب إلى خلق بؤرٍ غير إنسانية، وعممت سلوكياتٍ قاسيةً ومرفوضةً مجتمعياً. كما أنها فرضت قوانين مختلفة، نتيجةً ظهور طبقةٍ جديدة من المتحكمين في الناس. وتثير صفقات الجنس، بيعاً وشراءً، أسئلةً حول الأخلاقية التي يتحلى بها مجتمعٌ مغلقٌ، مقتنعٌ بستر الحال وبالتدين الزائف، فيما غدت الدعارة الحديقة الخلفية للحرب. إذ كانت المرأة التي تعمل في مهنةٍ غير أخلاقيةٍ تتوارى خلف ألف ستار، كما تقول لينا (٣٠ عاماً)، التي تروي تجربتها في العمل بملهىً ليليٍّ بدمشق: نعمل ١٠ ساعاتٍ في الملهى. ١٥ فتاةً أكبرهنّ لا تتجاوز ٢٥ سنة، إحداهنّ طالبةٌ جامعيةٌ لم تجد في جيبها المال الكافي لشراء الكتب فاصطادتها الملاهي الليلية، فثمن العلم ليس أقلّ من ثمن الشرف وفقاً لقاعدة المجتمع الزائف. تلتقط لينا أنفاسها لبرهةٍ وتتابع: يحوّل المال والجنس الإنسان إلى وحش، فكيف بنا والحرب لم تترك لنا كرامة؟ وتقول: هناك فتياتٌ فقدن عذريتهن على الحواجز العسكرية. فماذا تفعل الأنثى وحدها أمام رجلٍ يوقفها بقوة السلاح ولا يسمح لها بالموت قبل أن يشبع غريزته منها. هنا تصبح الملاهي الليلية والشقق المفروشة المكان الأكثر أمناً لها، وهي هاربةٌ من ظلم المُغتصِب وبطش عائلتها.

بيعٌ في زمن الحرب

كشفت الحرب الستار عن المُخبّأ، وعرّت ما حاول السوريون تغطيته لسنوات، وبيّنت ما حاولوا عدم تصديقه. كان لسان حالهم أن شقراوات أوروبا الشرقية يشغّلن بيوت الدعارة في سوريا، ليستيقظوا على حقيقةٍ مريرةٍ هي أن نساءً سوريات كنّ المُشغِّل الفعليّ لمهنةٍ منبوذة.

لم تجد جميلة، التي كانت تقيم في الغوطة الشرقية، وفرّت من جحيم الحرب إلى جرمانا، بيتاً يأويها وثلاثةً من أطفالها، فكان الشارع هو المنزل، وباتت أول ليلة في حياتها على الرصيف. كان ذلك عام ٢٠١٢، وتستذكر: ليلةٌ واحدةٌ كانت كفيلةً بتغيير مسار حياتي. أنا، التي لم يرَ وجهي بعد زواجي سوى زوجي وأشقائي، لم يبق شابٌّ (أزعر) إلا ورآني عاريةً تماماً، مقابل المال الذي لا يكفي لتأمين إيجار

البيت ومستلزماته. وتبدي ابتسامة سخريةٍ عندما قلنا لها إن الحرة تجوع ولا تأكل بثدييها، وتتابع: ممن تريدوننا أن نهرب؛ من أصحاب الشقق أم من مالكي السوبر ماركيتات؟ لقد جعلتنا الحرب عاهرات، باعتنا كل الأطراف المتقاتلة مقابل ليلةٍ ساخنةٍ في السرير.

زيادةٌ ملحوظة

تنامى عدد العاملين في قطاع الدعارة، أثناء الحرب، بنسبةٍ تصل إلى ٣٧,٥٪؛ إذ أعلنت وزارة الداخلية عام ٢٠١٣ عن إلقاء القبض على ٨٠ عصابةً تعمل في الدعارة، مقارنةً مع ٣٠ عصابةً عام ٢٠١٢، وأُرسلت ٢٥٠ امرأةً إلى السجن، وعقب ذلك تكتمت الوزارة على أيّ أرقام ذات صلة. وأشارت مصادر قضائيةٌ إلى أنه، خلال الشهور التسعة الأولى من ٢٠١٣، بلغت حالات الدعارة على مستوى البلاد ٦٠٠ حالة، منها ٢٠٠ حالةٍ في دمشق وريفها، و١٥٠ في حلب، وجاءت محافظة حمص ثالثاً في الترتيب بـ٩٠ حالة، وتوزعت بقية الحالات على المحافظات الأخرى. فقد تغيّر الواقع السوريّ في الحرب التي أفرزت طبقاتٍ اجتماعيةً جديدةً أضيفت إلى من كان يعمل في هذا المجال سابقاً، كما تغيّر مرتادو هذه الواحات. فالمهنة الأقدم على مرّ التاريخ، والتي تقدّر الإحصاءات العالمية إيراداتها السنوية بـ٥٠٠ مليار دولار، كانت مقوننةً في سوريا من قبل الانتداب الفرنسيّ (١٩٢٠ - ١٩٤٦)، وتبيّن أنه، في عام ١٩٢٢، كانت تعمل في مهنة الدعارة ٢٧١ امرأة. بينما منع القانون رقم ١٠، الصادر عام ١٩٦٠، ممارسة الدعارة.

ولا يمكن الجزم بعدد اللواتي يعملن في الدعارة في سوريا الآن، إلا أن هذه الظاهرة، التي كانت تناقش في الخفاء قبل ٢٠١١، دفعتها تداعيات الحرب وشروطها إلى مستوىً يعكس حجم الكارثة الإنسانية التي عانت منها المرأة السورية. وفوجئ سوريون بما كتبه وزير الاقتصاد الأسبق محمد نضال الشعار، على حسابه في الفيسبوك، في أيلول ٢٠١٣، بقوله: إن عدد الشقق السكنية التي تحتضن مهنة الدعارة في سوريا يبلغ ٥٥ ألف شقة. قسوة التصريح نابعةٌ من عدد الشقق وعدد ممتهني الدعارة الذين كانوا خارج الإحصاء الحكوميّ آنذاك، كما أنه يذهب إلى المطارح المخبوءة، والأسباب التي دفعت مئات الآلاف من السوريين إلى امتهان عملٍ مرفوضٍ أخلاقياً.
ويُظهر التقرير الوطنيّ للحماية الاجتماعية في سوريا ٢٠١٤، الذي أصدره المركز السوريّ لبحوث السياسات، أن الأزمة في سورية تعدّ من أكبر الكوارث الإنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، إذ تعرّض

المواطنون «لكارثةٍ عصفت بالحق في الحياة واحترام شخصية وكرامة الإنسان»، وتدهورت ظروف المعيشة وتعرضت لنكساتٍ كبيرة. كما عانى النازحون واللاجئون من فقدان أمنهم الإنسانيّ في حدّه الأدنى، وتعرّضوا لأشكالٍ مختلفةٍ من الإفقار والاستغلال وفقدان الاعتبار الإنسانيّ، وفقاً للتقرير.

تسليع المرأة

تقول الناشطة في مجال حقوق الإنسان إيمان ونوس: بعد عامين على الحرب أفادت لجنة الإنقاذ الدولية بوقوع ما يقارب الأربعة آلاف حالة اغتصابٍ داخل سوريا. كما ذكرت صحيفة «ديلي تليغراف» البريطانية، في تقريرٍ لها أواخر كانون الثاني الماضي، أن نساءً وفتياتٍ سورياتٍ لا تتجاوز أعمارهن ١٤ عاماً يُعرَضن للبيع وللزواج القسريّ أو للبغاء بعد أن يصبحن لاجئات.

وحول ما يدفع النساء إلى العمل في الدعارة تؤكد ونوس أن هذا النوع من العنف ضدّ السوريات يتزايد باطرادٍ مع استمرار الحرب الهمجية

والعبثية، إذ تفاقمت معاناة النساء بحكم غياب الرجل، وبقاء المرأة كمعيلٍ وحيدٍ للأسرة والأبوين في كثيرٍ من الأحيان، في ظلّ بطالةٍ شبه عامةٍ وفقرٍ شديدٍ وغلاءٍ مستفحل، جعلها في مواجهةٍ مريرةٍ مع متطلباتٍ أدنى حدود البقاء على قيد الحياة، مما اضطرّها إلى اللجوء إلى الدعارة خياراً إجبارياً وقسرياً للحصول على تلك المتطلبات، حتى بات هذا الوضع شبه عاديٍّ في مجتمع سوريا اليوم.
وتلفت ونوس إلى العديد من الروايات والحكايات والقصص التي تُروى يومياً عن نساءٍ يصطحبن أطفالهنّ إلى بيوتٍ مشبوهة، ليقوم أحد القاطنين بإلهاء أولئك الأطفال ريثما تخرج الأم أو الأخت إليهم. كما سمعنا -وفقاً لونوس- عن أمٍّ لديها فتاتان بعمر المراهقة وطفلٌ آخر يعملون جميعاً في إحدى الكافيتريات التي تُعدّ مأوىً لهم في الليل لأنهم بلا مأوى ولا قدرة على استئجار بيت، وهاتان الفتاتان نادلتان في الكافيتريا وفي ذات الوقت يتمّ استغلالهما جنسياً دون مقدرةٍ من الأم على تحريك ساكنٍ أو إبداء رفضٍ أو شكوى.

وتتحدث ونوس حول هذه الجرائم وموقف العالم الصامت منها: لا تزال جرائم العنف الجنسيّ خلال النزاعات المسلحة تحدث بانتظام وعلى نطاقٍ واسع، رغم أن لجنة الأمم المتحدة للمرأة أقرّت، بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٥، إعلاناً تاريخياً يدعو إلى إنهاء العنف ضد النساء وحمايتهنّ من التحرش الجنسيّ والاغتصاب. وتصف الناشطة ونوس هؤلاء النسوة بأنهنّ ضحايا في حاجةٍ ماسّةٍ وعاجلةٍ إلى اتخاذ تدابير وإجراءاتٍ سريعةٍ تهدف إلى إنقاذهنّ عبر تأمين مأوىً لمن هنّ بلا مأوى، وإقامة دوراتٍ تأهيلٍ نفسيةٍ ومهنيةٍ لهنّ، ومن خلال إيرادات المهن المعمول بها تتمّ مساعدتهنّ على مواجهة متطلبات المعيشة بقدرٍ مقبولٍ ومعقولٍ من الكرامة. منتقدةً غياب دور المؤسّسات الحكومية والأهلية والمنظمات الدولية في حماية المرأة من الانتهاكات الخطيرة التي تتعرّض لها. وحذرت ونوس من تسليع المرأة السورية واعتبارها أمَةً في سوق نخاسة الحرب والفتاوى المهزومة أمام شهواتها ونزواتها الحيوانية المريضة.

عهر الحرب

ليس المهمّ من يعمل الآن في الدعارة، فعهر الحرب الساحقة في سوريا أحد تجلياته الدعارة وابتزاز النساء ومسّ كرامتهنّ والنيل من شرفهنّ. وإذا كان الفقر قد فرض شروطه سابقاً، فإن الحرب لن تشفع لمحتاجةٍ ولن ترأف بفقيرة.

لن أكون رماداً
مجموعة «الرّهان» القصصية

خُناف كانو

القصّة القصيرة نوعٌ أدبي له ميّزاته الخاصّة؛ إذ تتأرجح بين الرّواية والقصيدة، آخذةً لغةً شعريّةً كالقصيدة وحبكةً تشبه الرّواية. ورغم تعدّد أنواع القصّة المتمثلة في القصّة الطويلة والقصيرة والقصيرة جدّاً مؤخراً، فإنّ القصّة القصيرة بقيتْ الأقوى والأكثر قراءةً وكتابةً وتأثيراً في السّاحة الأدبيّة. والقصّة القصيرة الكرديّة موجودةٌ مثل القصيدة، فقد حمل الكرد قصصهم عن طريق الرّواية على مرّ الأجيال. والقصّة الكردية الشهيرة «شنكي وبنكي» هي التي تربّى معظمنا في الطفولة عليها، وهي القصّة الفلكلوريّة الأسطوريّة الأكثر تداولاً بين الكرد، يرويها الأجداد للآباء والآبـاء للأبناء والأبناء للأحفاد. وبحسب المصادر التّاريخية فإنّ ملا محمود بايزيدي (١٧٩٧) يعدّ أباً للنثر الكردي، فهو مؤلّف كتاب (عادات الأكراد وتقاليدهم)، وهو كتابٌ يبحث في البنية الاجتماعية للأكراد الرحّل، ويتعرّض لمجمل الحالة الكردية البدوية بدقّة الباحث.

تحمل القصّة القصيرة أحداثاً واقعيّة، وأبطالها وشخصياتها مرايا لأناسٍ حقيقيين في الواقع، لا سيّما القصّة التي كُتِبَتْ خلال حقبةٍ زمنيّة محدّدة وتحكي عن قصصٍ من الواقع، كفترة الحربِ العراقيّة على الكُرد في زمن «صدّام حسين»، وما كانوا يتعرّضون له وقتها، وخاصّةً النّساء الكرديات في جنوب كردستان. هذا ما نراه في المجموعة القصّصية التي تحمل عنوان «الرّهان» للكاتبة سرفراز علي النقشبندي، إذ إنّ هذه المجموعة، التي تتألف من سبع قصصٍ من الأدب الكرديّ في كتابٍ يتكون من ٧٠ صفحة، عن نساء كرديّاتٍ يعانينَ من الوحدة ومن الرّجل وأحياناً من بطش النظام العراقيّ الذي قتل أزواجهنّ وأولادهنّ. اللغة التي تستخدمها الكاتبة في صعودٍ وهبوطٍ أشبه بموج البحر، ففي بعض العباراتِ لغةٌ سهلةٌ بسيطةٌ واضحة، وفي عباراتٍ أخرى تستخدم لغةً شعريّةً بحتةً تجعل من كلّ جملةٍ صورةً شعريةً مكتوبةً بطريقةٍ نثرية، كهذا المقطع من قصّة الرّهان التي أخذت المجموعة اسمها: «تسأله أن يمسحَ عن فؤادها بعضَ الصّدأ.. كيف.. وكيانها ملغيٌّ حدّ الاختناق، والأيام بحرٌ يلفظُ عمرها في بلادة الإحساس بالأشياء، تغلق مذياع قلبها على مواويله العتيقة وتدخل مع الآخرين في حديثٍ لا تحسّه».

كما يبدو الوصف في قصصها كمشهدٍ سينمائيٍّ بأدواتٍ بسيطةٍ ومعانٍ تخترق جدارَ القلب. وهي تحكي في كلّ قصّةٍ عن نساءٍ معذّباتٍ معنّفاتٍ يسقطنَ من هول الدّمع، ويهرولنَ خلف طيفٍ لا يبتسم. ففي قصّة «اللعنة»، وهي عن مهاجرةٍ لاجئة، واصفةً الاغتراب والبرد الذي يجتاح الغريب الذي لا يصبح أبداً ابناً لهذه البلاد البعيدة والغريبة «عندَ عتبة الباب تتخسّف الذّاكرة، والزّمن عند بوابة الذّهن يتخثّر.. إلى أين أيتها الممسوخة في خطايا الحزن أبداً.. إلى أين.. يذوب السّؤال في ثمالة النحيب ويلتصق بجثة الاغتراب، يدها المقبوضة نحو الباب صخب انعدام النغم في الشريان..».

الكرد بأحزانهم وشهدائهم وجبالهم هم أبطال هذه القصص التي كتبت بتواريخ مختلفة، بدءاً من عام ١٩٨٦ وحتى آخرها عام ٢٠٠١. القصص مكتوبةٌ في الأصل باللغة الكردية، وقد ترجمتها الكاتبة إلى العربيّة، وهي تفضّل ترجمة أعمالها بنفسها ليصل النّص إلى القارئ بشكله الأصليّ. يكتشف قارئ هذه النّصوص تشابهاً عظيماً بين الأحـداث السّياسية في سنوات الثمانينيات والوقت الحاضر، فما تعرّض لهُ كرد العراق في تلك الفترة يتعرّض له الآن الكرد في تركيا وسوريا وإيران، وكأنّ الزمن يصبح أسطوانةً تعيدُ لحنها خلال أكثر من ثلاثين سنة «الكل يتسامر، ولا تزال هي بينها وبين ذاتها سوراً كهربائياً كالذي يطوّق أطفال الكرد في المجتمعات القسرية العائدة للدولة،

مسكّنٌ وقتيٌّ إلى حيث يتمُّ دفنهم أحياء ليناموا أبداً دون هدهدة، على دمعتها أن تظلَّ خرساء كالصراخ الأخرس لتلك الأم أمام جثّة ولدها المشنوق في إحدى ساحات مدينة أربيل، إذ لا يجوز النّحيب على الأشرار ساكني الجبال.. هذه هي السّنّة المتّبعة عند النّظام..!».

تكتب سرفراز بترفٍ وتكثيفٍ شديدين في مخاطبة نفسها، وهي تذكر رموزاً من تاريخ الإنسانية، فتجمع بين قميص النبي يوسف المدمّى ووشاح أمّها، حين التّاريخ يعيد نفسه دائماً في فوضى الحياة والحروب: «إلى يوسف والجبّ وتلاليف القميص المدمّى، وطهارة «زمبيل فروش» بالزندقة توشم.. والحلاج يعتلي سلم المقصلة في كلّ فجر، وأمّي تبحث عن وشاح رأسها المسروق..».

للمكان أيضاً وقعه الخاصّ في قصص مجموعة الرّهان، إذ إنّ كلّ شيءٍ في الطبيعة يُذكّرُ بأمكنة الكاتبة وبطلة القصّة على حدّ سواء، وكأنّ الرّوح تصبح مرآة الذّكرى، والمكان قد زرع جذوره في أرض عين البطلة. المكان شجرٌ لا يشيخ ولا يتغيّر، يمطر الأمكنة الجديدة بماء الشوارع والمدن المدماة من هول الحرب «تبحث هي بين الجثث عن أمهاتٍ كنَّ معها في موسم الحصاد، حينَ طمر الإعصار السّنابل والسيقان، وهبّ ريحٌ أحمق باسم _الأنفال_ قلع أهزوجة الحياة وسمّم ثمار التفاح، لحظاتٌ والنّاس حولها كالأشباح بعيونهم الزّرقاء الملتمعة كعيون قطط مدينة «وان»، اسمي طلسمٌ محنّطٌ في كهفٍ من كهوف «هسن كيف» المغروقة تحت الماء..».

صفات بطلات قصص هذه المجموعة متشابهةٌ وقريبةٌ جدّاً من بعضها، وكأنّهنّ كلهنّ امرأةٌ واحدة، هي تارةً أرملةٌ تواجه صحراءَ الحياة، وتارةً مهاجرةٌ تقتفي معنى الانتماء في شوارع البلاد الباردة البعيدة، أو أمٌّ تبحث عن سبعة عناقيد عنبٍ لسبعة أطفال فقدتهم في الحرب، أو حبيبةٌ ضحت بقلبها من أجلِ الدفاع عن الوطن. كما لم يأتِ اختيار أسماء الأبطال صدفةً بل تمرّداً على التاريخ الذي همّش الكرد، فكانت الأسماء «ديرسم، زوزان، كربوران، ديرين». ففي القصّة التي تحمل عنوان «بنفش»، وهي اسم وردةٍ باللغة الكردية، تتعرّض امرأةٌ وفيّةٌ نقيّةٌ للخيانة من زوجها الذي يدعى «رشو»، وكأنّ الكاتبة تجعل من الأسماء أداةً أخرى للتعبير. فهي تبحثُ باستمرارٍ عن معنى الوجود ومعنى كينونتها كامرأةٍ تجرُّ أذيال حزنٍ مضاعفٍ، لا يرويها المطر والبحر والندى، «ماذا سأفعل في الغد؟ الإحساس بالفجر حيثُ كانَ ينتابُ فؤادي قد مات.. والفارس الذي كنتُ أجهّزُ فرس صيده في الصّباح مرّةً رحل وسقط من على حافة (الأنا) ولم يعد...».

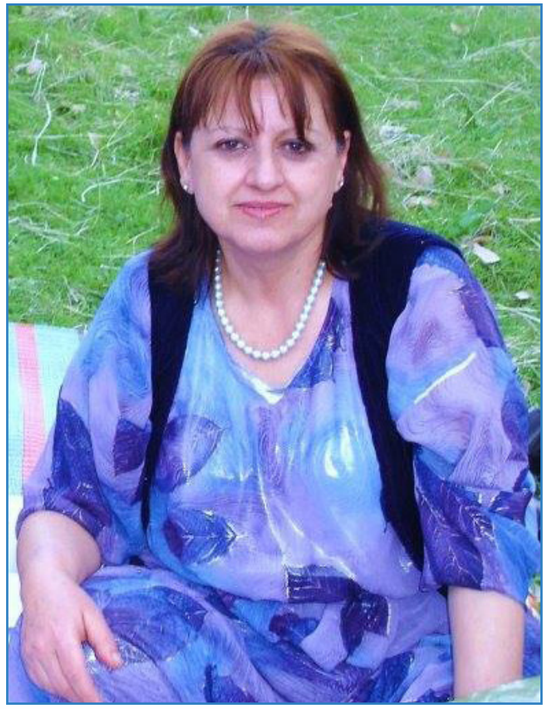

سرفراز علي النقشبندي

– كاتبةٌ وصحافيةٌ كرديةٌ عراقية.

– مناضلةٌ قاتلت لسنواتٍ ضمن صفوف حزب العمال الكردستاني في الجبال.

– ولدت في محافظة دهوك في كردستان العراق.

من أعمالها المطبوعة:

– «دليني»، نصوص فلكلورية باللغة الكردية، أربيل ١٩٨٦

– «ئه ز هه بوم تو نه»، مجموعة قصصية باللغة الكردية، أربيل ١٩٨٩

– «لغم في الأحشاء»، رواية باللغة العربية، دمشق ١٩٩٧

– «الرهان»، مجموعة قصصية، برلين ٢٠٠٣

من جورج أورويل إلى حنا بطاطو .. تلميذ السجون يترجمنا

عبد الله فاضل ... ذاك الصامت الصارخ

إعداد: سناء ابراهيم

غفلت عيونه عن ذكر سنوات السجن. كان وجهه بلا دموع، بلا حزن، بلا تجاعيد. في آخر لقاءٍ معه جلس عبد الله الفاضل، مواليد (١٩٦٧)، بهدوئه المتقن، ينصت مستمعاً ويهزّ رأسه موافقاً. يضحك بكلّيته على نكات صديقه نبيل ملحم وشتائم رفيقة عمره حسيبة عبد الرحمن. لا حديث عن الترجمة، ولا عن الحرب، ولا عن الأمس الذي يقبض على لحظتنا. بدت الجلسة كما لو أنها احتفالٌ بحياة احتلها الموت، فانطلقت جحافل النكات، والشتائم، والثرثرة كي تحرّرها. وجوهٌ ضاحكةٌ كأنها الحرب قبل أن تقع. أيامٌ قليلةٌ بعدها، أمطرت السماء حظاً سيئاً على عبد الله، وامتدت يد الحارس مرّةً أخرى لتسرق ضحكته وتودعها ذلك القفص الصغير الضيق الذي أكل سنواتٍ من عمره.

لا يسكن عبد الله الفاضل بنايةً من ١٥ طابقاً، ولا يصعد المصعد الكهربائيّ، ينزل درجات تحت الأرض حيث يسكن. مهنته الترجمة، وعندما تشرد روحه تهفو إلى الشعر، كما قالت عنه حسيبة عبد الرحمن. تعكس ترجماته رؤيةً فكريةً تنويريةً كما كتبت عنه صحيفة تشرين، في أغرب مفارقةٍ قد تحصل، فالصحيفة الرسمية نشرت مقالاً احتفت فيه بإنجازات عبد الله وهو يقبع في السجن، دون أن تعلم (أو ربما تعلم) أن السجن يعيد اغتيال هذه الرؤية الفكرية التنويرية التي يحملها عبد الله، وأن أمثاله يُعامَلون في بلدهم كما لو أنهم مشعوذات، أو من ممارسي السحر الأسود. كان الأَولى بصاحب المقال أن يسأل: كيف لهذه البلاد أن تعيش بلا ظلٍّ ولا ماء؟ أمثال عبد الله هم ظلّ هذه البلاد وماؤها، هم من يروي عطشها ويحميها من جراد الصحراء، بعد أن غادرها الجميع كلٌّ باتجاه؛ بعضهم إلى الزعامة، وبعضهم اتخذ طريق الجنون، آخرون ماتوا، ومن بقي يستعد للرحيل هرباً من الفراغ، فراغ الموت من الحياة.

اعتُقل عبد الله الفاضل لأول مرّةٍ في التسعينيات، لمدة (١٠) سنوات، بتهمة الانتماء إلى حزب العمل الشيوعيّ. في اعتقاله الأخير، الذي استمرّ ثلاثة أشهر، لم يطالب دعاة حقوق الانسان والمعارضة السورية بالإفراج عنه، ربما لأنه لا يشبههم، أو ربما لأنه لا يحبّ الأفواه التي لا تتوقف عن الثرثرة، هو الذي يغرق في صمته.

آخر ترجمة قدمها كانت لكتاب (فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأناً وسياساتهم)، للمؤرخ الراحل حنا بطاطو (١٩٢٦- ٢٠٠٠)، والذي يعدّ مساهمةً تحليليةً لطبيعة السلطة السياسية القائمة في سورية، بالعودة إلى الجذور التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفئات المشكّلة لها.

أما أولى ترجماته فكانت رواية (الخروج إلى الهواء الطلق) للكاتب الإنكليزيّ جورج أورويل، وبعدها توالت الترجمات، وأبرزها: (اللغز الأنثوي) للكاتبة الأميركية بيتي فريدان، (المرأة المخصيّة) للكاتبة الأسترالية جيرمين غرير، (دفاع عن حقوق المرأة) للمؤلفة الإنكليزية ماري ولستونكرافت، (مقالات في النسوية)، (الأنثروبولوجيا الاقتصادية، التاريخ والأنثوجرافيا والنّقد) للمؤلفين كريس هان وكيت هارت، (القومية والنسويّة في العالم الثالث) للكاتبة كوماريجايا واردينا.

عبد الله الفاضل: حاصلٌ على ليسانس تجارة وليسانس ترجمة. متزوّجٌ من عبير الصالح (محامية)، وله منها ولدان (همام وليلى).

«بيروت الغربية»

يوسف شيخو

اندلعت، في نيسان ١٩٧٥، الحرب الأهلية اللبنانية، التي تعدّ واحدةً من أدمى الصراعات في الشرق الأوسط حينذاك. إذ شهد لبنان، متعدّد الطوائف، اقتتالاً على خلفياتٍ طائفيةٍ وسياسيةٍ محليةٍ وإقليمية. وشهدت البلاد فظائع على مدى ١٥ عاماً، ومن مختلف الأطراف، مخلّفةً حوالي ١٥٠ ألف قتيل. وانتهت بوضع ركائز النظام السياسيّ الحاليّ، بتسوياتٍ إقليمية.

خلال سنوات الحرب، وكذلك بعد انتهائها، ركّز المتخصّصون من مؤرخين وأدباء وصحفيين لبنانيين، وغيرهم، على توثيق تلك اللحظات المؤلمة. توجّه البعض إلى البحث في التداعيات السياسية والاقتصادية للحرب، في حين توجّه آخرون إلى قضايا إنسانيةٍ مقتبسةٍ من الواقع الاجتماعيّ السائد، ومن بين هؤلاء المخرج زياد دويري الذي صنع فيلمه «بيروت الغربية»، المندرج ضمن «سينما الحرب» في عام ١٩٩٨، والـذي تحوّل، في ما بعد، إلى عملٍ سينمائيٍّ يشكّل أحد مراجع هذه الحرب، إذ لاقى نجاحاً جماهيرياً ونقدياً، وحاز أكثر من ١٥ جائزةً دولية.

يتطرّق الفيلم إلى مغامرات ثلاثة مراهقين في بيروت المقسّمة إلى غربيةٍ (خاصّةٍ بالمسلمين) وشرقيةٍ (خاصّة بالمسيحيين)، والتنقل من القسم الغربيّ إلى الشرقيّ مخاطرة. فمع إغلاق مدرسته بسبب الحرب، يخرج طارق (رامي دويري)، المنتمي إلى عائلةٍ مسلمة، لتمضية الوقت مع رفيقه عمر (محمد شماس) وجارته المسيحية مي (رولا الأمين). يحاول الثلاثة معالجة شريط فيديو سبق أن صوّره عمر. وبالرغم من المخاطر التي تهدّد حياتهم خلال محاولتهم تحميض الفيلم، يصرّ طارق على تجاوز التهديدات. لكن الإصرار يبدأ بالتلاشي مع بدء حوارٍ غريبٍ وجديدٍ على الصبية؛ يدفع مي إلى نزعِ صليبها كي لا تجلب لهم المشاكل، وهنا يظهر واقع الحقد الطائفيّ الذي يحيط بهم في البلاد التي كانت غارقةً في العنف والهمجية.

ينظر نقادٌ إلى فيلم «بيروت الغربية» على أنه سيرةٌ ذاتيةٌ للمخرج الذي كان، خلال أشهر الحرب التي يصوّرها، في سنّ طارق. في حين يرى آخرون أن تلك الفترة تلخّص، في الوقت نفسه، سيرةً ذاتيةً قابلةً للتعميم. إذ إن طارق لا يتجوّل في الفيلم وحده بل بصحبة رفيقيه مي وعمر. اعتبر الثلاثة «الأمر مسرّةً لهم في البداية: يا أهلاً بالحرب إذا كانت ستقفل المدرسة. وهذا الفراغ والتجوال أتاحا لهم، معاً بعض الأحيان ومتفرّقين أحياناً أخـرى، مراقبة ما يحدث من حولهم بأعينٍ بريئةٍ لاهيةٍ أوّل الأمر، ثم بالتدريج مهتمّةٍ متورّطة». يقول زياد دويري: «السينما بالنسبة لي عالم كتير كبير، لحتى أقدر أحدده بجملة واحدة السينما لازم تكون بنفس الوقت تعبير شخصي عن الخبرات اللي أنت عشت فيها، عن المجتمعات اللي أنت عشت فيها، عن القصص اللي بتقرأها أو الأشياء اللي بتوحي لك، وبنفس الوقت قضية».

يغذي دويري فيلمه بلحظات سخريةٍ وعفويةٍ في ظلّ أجـواء الحرب، كمشهد الجارة التي تشتكي من إزعاج ديك جارها، والمظاهرة التي يشارك فيها المراهقون الثلاثة دون معرفة سببها، في حين يمنحون أنفسهم لحظة أمانٍ خلال عبورهم من قسمٍ في بيروت إلى آخر بمجرّد التلويح بحمالة صدر. ويذهب البعض إلى أن نجاح الفيلم، الذي يمتد لنحو ١٠٥ دقيقة، يعود إلى بساطة المعالجة التي اتسم بها، إذ لم يشأ المخرج أن ينحصر في شؤون السياسة اللبنانية المحلية، فروى حكاية الحرب من خلال الحياة اليومية وليس من خلال المعارك السياسية، فكان «بدء الحرب فرصةً للهو وللغياب عن المدرسة، وهي فرصةٌ لا تعوّض للمراهقين، خصوصاً أن خوف الناس وبطالتهم يؤديان إلى خلخلةٍ في النظام». وبالتالي لم يكن دويري مهتماً بصنع سينما «يشاهدها عشرة أشخاص ويصفقون لها، فتعتبر (سينما مثقفين) وتوضع في المتحف كجزءٍ من تاريخٍ ما».

السوريون .. قيم مشتركة وهوية جامعة

حزيران 2016

"... فعندما تفشل الدولة في خلق هوية جامعة للوطن الواحد، كما تفشل السلطة التي تدير مؤسسات الدولة في إدارة التنوع للمكونات الثقافية، بل أكثر من ذلك تشرف بشكل مباشر ومعلن على انتهاك الحقوق الثقافية للأقليات العرقية والدينية، وانتهاك الحقوق السياسية والإقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل، سيؤدي هذا بلا ضرورة لتفكيك الروابط الجامعة على أساس الهوية الوطنية".

Peaceful Change Initiative

CCSD Center for Civil Society and Democracy

خمس سنوات مضت ولايزال المجتمع السوري يعيش تداعيات الحرب المستمرة، ولعل أبرز تداعيات هذه الحرب هي اتجاهات السوريين حول بعضهم البعض. حيث أبرزَ الصراع الدائر حجم التصدعات الموجودة بين المكونات السورية الناجم عن سوء إدارة التنوع الثقافي. وفي هذا الإطار يصدر مركز المجتمع المدني والديموقراطية بحثاً بعنوان: «**السوريون .. قيم مشتركة وهوية جامعة**» والذي استند لاستطلاع للرأي أُجري على مرحلتين في نهاية ٢٠١٤ و ومنتصف ٢٠١٥ من ضمن حملة أطلقها المركز.

حيث تأتي أهمية هذا الاستطلاع في طرح تساؤلات مهمة حول إمكانية عيش مشترك وقيم جامعة للسوريين بعد كل هذا الحجم من الانتهاكات الحاصلة. وبالرغم من أن هذا الاستطلاع أتى في إطار حث عينة من الأفراد ممن يصنفون على أنهم فاعلين في مجتمعاتهم على التفكير أكثر بقيم العيش المشترك وقبول الآخر المختلف إلا أن نتائج هذا الاستطلاع تُعبر بشكل ما عن الاتجاه العام والقيم الراسخة في المجتمعات التي ينتمى إليها هؤلاء الأفراد.

حيث هَدَف هذا الاستطلاع بشكل رئيسي إلى تحليل اتجاهات السوريين حول موضوعات:

١. الأولويات الضرورية لتحقيق الأمان المجتمعي.
٢. اتجاه السوريين حول مشاركة الأخر المختلف في عمليات السلام المحلية والوطنية.
٣. اتجاهات السوريين حول حجم الروابط المشتركة التي تجمع جميع المكونات السورية.
٤. مستوى الأمل في بناء السلام، والقدرة على المشاركة في اتخاذ القرار.
٥. اتجاهات المشاركين حول ضرورة تضمين النساء بصناعة القرار.

ومن أهم النتائج التي خلص إليها البحث: إن أولويات تحقيق الأمان المجتمعي لدى عينة الاستطلاع تبدأ: (بتأمين الحاجات الإنسانية، وإيقاف إطلاق النار، الإفراج عن المعتقلين، تجنب الصراعات المحتملة، حل المشكلات بين الأطراف المختلفة، مبادرات بناء السلام على المستوى المحلي، الإفراج عن المخطوفين، ضبط السلاح، ونشر الوعي) وتختلف هذه المطالبات بحسب الأوضاع في المناطق المختلفة.

أما عن تقبل الآخر لبناء سورية المستقبل ٧٩٪ من العينة أجابت بضرورة التقبل لبناء سورية المستقبل، كما أجابت نسبة ٧٠٪ بأن هنالك هوية تجمع السوريين، وعند السؤال فيما إذا كانت هنالك قيم مشتركة لدى السوريين أجاب ما نسبته ٥٧٪ من عينة الاستطلاع أنه لا تزال هنالك قيم مشتركة تجمع السوريين. أما عن مستوى الأمل فأجاب ما نسبته ٥٤٪ من العينة بأن لديها أمل بالوصول إلى الإستقرار. وأما عن تضمين النساء فأجاب ما نسبته ٧٢٪ بوجوب تضمين النساء بصناعة القرار.

ما لفت انتباه الباحث أن نتائج استطلاع الرأي الذي أُجرى على فترتين زمنيتين متتابعتين جاءت متقاربة بما يشكل اتجاه عام لدى عينتين مختلفتين من السكان حول موضوعات متعلقة ببناء السلام وتقبل الآخر، وأيضاً حول المطالبات المحلية لتحقيق السلام، ما يطرح الكثير من التساؤلات التي يجب إعادة النظر بالفرضيات التي تقول بأن ما يفرق السوريين أكثر مما يجمعهم بعد هذ الكم الحاصل من الإنتهاكات، ويطرح تساؤلات فعلية عن ماهية الهوية السورية التي هي قيد التشكل من جديد فالإستقطابات السياسية والعسكرية الحاصلة على الأرض، والمترافقة مع انتهاكات على مستوى واسع، والتي تتجلى من خلالها إرث الإنتهاكات السابق بحق عموم الأفراد السوريين قبل عام ٢٠١١، وأيضا ماهية الشكل الذي ستتجلى فيه هذه الهوية مستقبلاً ، الأمر الذي يحتاج العديد من الدراسات والأبحاث لترصد تشكل هذه الهوية. والاستنتاج النهائي الذي يفهم من نتائج هذا البحث أن ما يمكن التعويل عليه في سوريا بعد خمس سنوات هو مستوى الأمل لدى السوريين ببناء السلام العميق الذي يشمل جميع المكونات والأرض السورية، فما هو جامع للسوريين أكبر بكثير من ذاك الذي يفرقهم لو تم إيقاف الانتهاكات الحاصلة.

ابصقي أيتها السيدة.. ابصقي

نبيل الملحم

الحبّ.. هو أن تكون منديلاً للدموع، اسفنجة للوجع.. الديمقراطية أن تكون «شحّاطة» على مقياس ما، لشخص ما، السلطة، هو أن تكون رجلاً لذراع طويلة تستنزف الدم والخبز والدخل القومي.. المعارضة، هو أن تحنّ لاستنزاف الدم والخبز والدخل القومي (ما يعني السلطة في طور آخر منها)، أما الثورة، فهي تداعيات حمقى، يحلمون بالصوت المرتفع والرقصات التي لا تنتهي، وهؤلاء بشر يتساقطون الواحد تلو الواحد:

- مرّة ببندقية قنّاص، وثانية بفخّ ناصب فخاخ، وفي كل مرة يسقطون بالحلم.

وفي كل مرة تشتغل الماكينات بك، دون أن تنشغل عنك.. ماكينات تفبرك قائدك.. زعيمك.. نجمك المفضل، سرير نومك، وسادتك، وهانحن نتنقل ما بين أبو بكر البغدادي، وأبو محمد الجولاني، وكلاهما من صناعة الله، لا من صنع أجهزة استخبارية، فوعد الله هو الجنس، ووعد الأجهزة قضم الجنس، بدليل أنهما:

- الأول يعدك بحورية بصقتها تُحلّي ماء البحر.

- والثاني يخصيك، وطالما كان الإخصاء وسيلة التفاهم مابينك وبين أجهزة تمعن في حبك.

هما اثنان في واحد، من قال أن أبو بكر البغدادي ليس من صناعة الأجهزة؟ هو كذلك، وهل يخطر لك أن الأجهزة، ستصّنع لك، محمود درويش، ميخائيل نعيمة، زياد الرحباني، فارس زرزور أو حنا مينا أو صنع الله ابراهيم أو ناجي العلي مثلاً؟

على ضفة يصنّعون لك الداعية الشيخ الجليل يوسف القرضاوي، ولا بأس إن ملأ لعابه الشاشة وهو يدعو إلى الله مستكملاً بصاق حورياته بلعابه.

على ضفة ثانية يصنّعون الداعية فتح الله غولن، بوجهه الأشبه بشراشف بائعات اللذة لمن لا يشتري لذة.

على ضفة ثالثة، يصنّعون لك رجلاً بالغ القيافة يأتيك من «الكنيست»، إلى الخطاب القومي العربي» ومنه إلى قيادة «ربيع» لا اخضرار فيه، بصحبة شريكه هنري ليفي.

وفي كل مرة سيلتهمك الداعية، ويلتهمك المخبر، ويلتهمك المعارض، ثم.. تلتهم نفسك.

أتذكرون تلك الرائعة التي كتبها صنع الله ابراهيم وكانت بمثابة رواية حملت اسم اللجنة؟

كانت رواية تقول عن هذا الذي أحكي عنه.. عن الرجل الذي التهم نفسه. لم لا؟ مادام الكل سيلتهمك.. الأولى بك أن تسبق الجميع إليك، وتلتهم نفسك.. تلتهم نفسك بالانتحار العقلي.. بالانتحار الفلسفي.. بالانتحار العاطفي، وإذا ما واتتك الشجاعة تلتهم نفسك بالانتحار الجسدي ليكون الأخير هو الانتحار بالجملة بعد أن تتالت الانتحارات بـ «المفرّق».

يحدث هذا الآن.. يحدث جماعياً، فالقاسم المشترك الوحيد بيننا هو الانتحار.. وها أنذا أتلقى على بريدي الشخصي، وفي كل لحظة دعوة ما للحياة من ناس يذهبون بأقدامهم إلى إماتة ماتبقى منهم.

هذا الذي يدعوك إلى العيش، هو نصف منتحر، ما يعني نصف حيّ، ما يعني ميتاً مؤجلاً.

هو الحال كذلك.

وكان «الربيع»، الكلمة المنسية، وتعالوا نفند كل ربيع، من الربيع الليبي حيث الشيخ القطري يلتهم الزعيم الليبي، إلى الربيع اليمني حيث اليمن يمنين، إلى الربيع المصري وقد تمدّد القرضاوي في ميدان التحرير بكرشه الزاهد بأمور الدنيا.. مروراً بالمقتلة السورية التي لم تبق من الحجر سوى شظايا الحجر ومن البشر سوى تلك البنت التي تكتب على قفاها:

- لطيزي.

تلك هي الآلة التي تصنعنا.. تصنعنا؟ نعم هو الأمر كذلك، فما بعد إطلاق الآلة البخارية.. ما بعد ثورة الاتصالات.. ما بعد السيد بيل غيتس والشركة الكونية الكبرى بتنا:

- الرجل السوبر مان.

ولتكون كذلك، ليس لك سوى أن تكون: أبو محمد الجولاني أو الآخر المنتحر. وهاهو فقيه ظلامنا يعدنا ببصقة حوريته.. بصقة واحدة ويصبح ماء المتوسط عذباً.

- ابصقي.. أيتها السيدة.. ابصقي.

#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

درب حلب مبادرة لتعزيز صمود المواطنين والثوار في حلب بكافة الطرق الممكنة ضد هجمات قوات الأسد وحلفائها.

للتواصل عبر الإيميل aleppo.pathway@gmail.com

فيسبوك https://www.facebook.com/Aleppo.Pathway/?fref=ts